جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة : www.muthuruk.com
BM-Publisher

قوّةُ الحرفِ بالحركةِ – التصحيح انموذجاً – دراسة صرفية و صوتية

شكران حمد شلاكة المالكي*
جامعة القادسية / كلية التربية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:
الاستلام: 2017/12/19
تاريخ التعديل : 2018/1/11
قبول النشر: 2018 /2/14
متوفر على النت:2018/12/12

الكلمات المفتاحية :
قوة الحرف
التصحيح
التصغير
الحروف الصحيحة
التحريك

الملخص

يتناول هذا البحث قراءة في نصوص المدوّنة النحوية للتعريف بمصطلح قوة الحرف بالحركة ومحاولة للكشف عمّا في هذه النصوص من مصاديق لقوة الحرف التي أوجبت التصحيح مثل التصغير والتحريك في المفرد الذي أوجب التصحيح في الجمع وتحرك العين وقبلها كسرة وهل اقتصر ذلك على حروف العلة أم شمل الحروف الصحيحة ، وماهي علاقتها بالإجراء الصوتي والصرفي ، وهل تأثر الحرف المصحح بالموقعية التي أتى فيها ، وغيرها من القضايا التي تناولها البحث تفصيلا .

© جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2018

المقدمـة

الحمدُ لله ربِّ العالمين ، ولا إله إلا ربّ العرش العظيم ، والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين محمد وآله الطيبين الطاهرين .

عُدّ الصوت والصرف علمين مشكاتهما واحدة ، وان النظر في أحدهما يفضي إلى الاخر، وقد لفت الانتباه كثرة مصطلح (قوة الحرف بالحركة) في المدونة النحوية الأولى ، والمتأخرة فكان عنوان البحث : ((قوّةُ الحرف بالحركة – التصحيح انموذجاً – دراسة صوتية وصرفية)).

وثمّة سببان لاختيار هذا الموضوع للكتابة هما : الأول : عدم إفراده ببحث مستقل ، والآخر : كثرة ألفاظ قوة الحرف بالحركة في هذه المدونة.

وقد قسّمت البحث على سبع فقرات هي:

الأولى : قراءة في نصوصِ التوصيف ، وهي لا تعدو محاولة من الباحثة للوقوف على ما تكشّف لها من هذه النصوص .

الثانية : التصغير ، وتناولت ثلاثة مصاديق هي :

أ. تصغير ما كان على (فَعَوَّل).

ب. الواو المتحركة في (مُوَيْزين) ونظائرها .

*الناشر الرئيسي : E-mail : shukranshlaga@qu.edu.iq

ت. الياء المتحركة والمسبوقة بالضمة .

الثالثة : التحريك في المفرد أوجب التصحيح في الجمع ، وضمَّ :

أ. جمع (طَوِيل) على (طِوَال) .

ب. جمع (نَاوِي) على (نِوَاء) .

الرابعة: تحرك العين وقبلها كسرة في المصدر.

الخامسة : واو الإلحاق في الجمع على زنة (مَفَاعل).

السادسة: عدم إبدال الصاد المتحركة زاياً .

السابعة: الواو المتحركة وقبلها كسرة في بنية المضعف.

ثم قفيتُ هذه الفقرات بخاتمة فيها أهمّ النتائج التي توصلت إليها الدراسة .

ولا أدعي الكمال فيما كتبتُ ، ولا المنع فيما سطّرتُ ولا السبق في التدبر والتحصيل فيما اجتهدتُ ، وحسبي أني حاولتُ ، واعتذر للقارئ على ما سهوتُ ، ولم أنل من الفكرة منه بالقبول والرضا .

والحمدُ لله الذي لا أرجو إلا ثوابه ، ولا احذر إلا عقابه .

الأولى: قراءة في نصوص التوصيف:

حفلت المدونة النحوية بتوصيفٍ للتتابعات (و ـِ) ، و (و ـَ) و (ي ـَ) ، ويمكن تصنيفها بلحاظ الآتي :

أولاً: قوة هذه الحروف بالحركة :

هذا التوصيف قد شاع في توصيفاتهم لهذه التتابعات ، حتى بات هو الأشهر، قال ابن جني (ت392هـ) في (مُيَيْقِن) ، وجِوَل) : ((... لأنَّ الحركة في الحرف تُقَوّيه والسكون يُضْعِفهُ))[1]

وقال أيضاً : ((فالجواب أنَّه جاز ذلك – التصحيح- من قبل أنَّ الياء والواو لما تحركتا قويتا بالحركة...))[2].

وقال ابن يعيش (ت643هـ) : ((...مع أنَّ الحرف قد قَوِيَ بالحركة...))[3]. وقال ابن الحاجب (ت646هـ) عن منع إبدال الصاد المتحركة زاياً: ((...لأنَّها لما تحركت قويت بالحركة ... ولم يقولوا زَدَرَ لقوتها بالحركة ...))[4].

وهذه النصوص تكشف عن الآتي:-

1. أنَّ قوة الحرف بالحركة تشمل نصف المصوت ، والحروف الصحيحة ، كلاهما على سواء.
2. من المصاديق الحقيقية لقوة الحرف بالحركة هو نصف المصوت بأنواعه؛ لأنَّه حرف ضعيف في نفسه –حرف علّة.
3. هذا التوصيف – القوة – يقف على الطرف النقيض من مقولة: ((...وضعفها بالسكون...))[5] ، أو أنها توهَّنت بالسكون [6].
4. عمومية حكم القوة في هذه التتابعات.

وقد ترتب على هذا التوصيف بعض الإجراءات الصوتية والصرفية منها :-

أ. إلحاقها بالحروف الصحاح :

ويُعدُّ هذا الاجراء من أهمِّ الاجراءات ؛ لأنَّه يكشف عن تحوّل في طبيعتها ، وصفتها، قال ابن جني : ((... لما تحركتا قويتا بالحركة ، فَلحِقَتا بالحروف الصحاح، فجازت مخالفة ما قبلهما من الحركات إياهما...))[7].

وقال ابن يعيش : ((فأما (العِوَضُ ، والطِّوَل ، والعُيَبةُ) فإنَّ الواوَ والياء لما تحركتا قويتا ، ولحِقتا بالحروف الصحاح ، فجازت مخالفة ما قبلهما من الحركات إياهما))[8].

ويبدو أنَّ سبب هذا الإلحاق ؛ أنَّه قد زال عنها صفة المدّ ، فصارت حروفاً صحيحةً، وقد اشار ابن عصفور (ت669هـ) الى ذلك بقوله : ((... قد زال عنها المدّ ، فصارت بمنزلة الحروف الصحيحة ...))[9] .

ويفهم من قولهم : ((... فلحقتا بالحروف الصحاح ...)) ، في ترك التحوّل، وليس أنَّ الحرف نفسه صارَ صحيحاً ؛ لأنها أنصاف حركات [10].

ب. منع تأثرها بالصوائت القصيرة التي قبلها :-

قال الرضي (ت688هـ) : ((... والواو والياء يتقَوَّيان بالحركة ، فلا يَقْدِر كسرة ما قبل أحدهما وضمّ ما قبل الآخر على قلبهما...))[11].

DOI:10.18018/URUK/018-11/39-60

يظهر من هذا النصّ أنَّ قوة الحرف مرجعها الحركة لا الحرف نفسه ، وهذا يبين الدور الذي تقوم به الحركة ، ووعي العلماء الأوائل لهذا الدور.

ت. تحصن الحرف بالحركة:-

قال ابن يعيش : ((... فلو رُمتَ قلب الواو والياء في (قَوَمَ ، وبَيَعَ) وهما متحركتان، لاحتمتا بالحركة ، ولم تُقلبا – فاعرفه))[12].

وقال المرادي (ت749 ه) في عدم التحوّل في الياء نحو : هُيَام : ((...فإنَّها تحصنت بحركتها ، فلا تقلب ...))[13].

ث. قد يمتد أثر قوة الحرف من الواحد إلى الجمع :-

قال المبرّد : ((فما كان من ذلك أصلاً ، أو ملحقاً بالأصليّ ، أو متحركاً في الواحد، فإنَّه يظهر في الجمع، ... وأما ما كان متحركاً في الواحد وهو زائد فقولك في جَدْول: جداول، وفي قَسْور : قساور ...))[14] ، وذكر السيرافي أنَّ تصحيح الواو في (طِوَال) لحركتها في الواحد [15].

وصرّح ابن يعيش بأنَّ تحريك العين في نحو : مَعَايِش ، ومَعُونة ، إنَّما كان لتحركها في المفرد (عَيَش – عَوَن)، قال: ((... فلمّا احتيج إلى تحريكهنَّ في الجمع رُدَّت إلى أصلها ، واحتُمِلتْ الحركة لأنَّها كانت قويَّةً في الواحد بالحركة))[16] .

وقال ابن الحاجب عن التصحيح في (طِوَال) : ((... فلمّا قوي بالحركة صحّ في الجمع ...))[17].

تظهر هذه النصوص أنَّ التصحيح والتحريك الذي في الجمع ، هو تابع للتصحيح والتحريك في المفرد.

وصرّح خالد الأزهري (ت905ه) بوجوب تصحيح الياء عند تحركها ، قال : (((ويجب سلامتها) من الإبدال ، (إنْ تحرّكت)، لأنَّها تعاصت بالحركة عن الإبدال نحو: هُيَام ...))[18] .

ونصَّ الأشمونيّ (ت929ه) على تحصّن الياء بالحركة في (هُيَام) ، قال :((وخرج بالساكنة المتحركة نحو (هُيَام) فإنَّها تحصّنت بحركتها ؛ فلا تقلب ...))[19]

وقد علل الأوائل تصحيح الياء في (هُيَام) إنمَّا كان لسكون ما بعده – الألف- هروباً من التقاء الساكنين : ((ومنها ما صحَّ لسكون ما بعده ، نحو : غُوُوْر ، وشُيُوْخ ، وهُيَام ، وخِيَار))[20] ،

والتعليل الأول – تحصنها بالحركة – هو الأقرب ، ويعضده الدرس الصوتي ولولا هذا الوجود في المفرد ، لما كان في الجمع.

ثانياً: الواو والياء المتحركة حَيَّة :

وصفَ سيبويه (ت180ه) التتابع (و ـَ) في (جَدْوَل) بأنَّه حيٌّ ، قال : ((واعلم أنَّ أشياءَ تكون الواوُ فيها ثالثة وتكون زيادةً ، فيجوز فيها ما جاز في أَسْوَد. وذلك نحو جَدْوَلٍ وقَسْوَرٍ ، تقول : جُدَيْول و قُسَيْورٍ ... وذلك لأنَّ هذه الواو حيَّة...))[21].

والمقصود بـ(حيّة) أنَّها متحركة، وتضادها (الميتة) وهي (الساكنة)[22]، قال المبرد عن ظهور الواو في التصغير والجمع في نحو : جُدَيْوِل ، وجدَاوِل ونظائرها : ((... وإنمَّا جاز ذلك لأنَّ الواو ظاهرة حيّة ، أي متحركة ، وهي تظهر في التكسير في قولك : جَدَاوِل ، وقاسور ...))[23] .

وقال في موضع آخر : ((...والمتحرك حرف حيّ ...))[24]

ونصَّ ابن الحاجب على أنَّ الحركة تجعل الحرف قوياً وحياً ، قال: ((...قويت بالحركة فلمّا قويت لم تكن كالميتة الساكنة...))[25] .

وما نُسب إلى الحي والميت لا يرجع إلى الحرف الصامت نفسه ، بل بما تشكل به من حركة أو سكون ، فالصوائت تحقق النطق بالصامت ، وتخرج به عن صامتيتهِ ، زيادة على قوة التأثير السمعي [26] ، وبهذا فهي أصوات ، وأما السكون فقد خلص د. كمال بشر إلى : ((... ليس صوتاً ولا حركة إذا أخذناه من زاوية النطق والتأثير السمعي لخلوه من صفات الأصوات والحركات على هذا المستوى، إنَّه من هذه الناحية (لا شيء) او هو (عدم الحركة)...))[27].

DOI:10.18018/URUK/018-11/39-60

الثانية : التصغير

أ. **تصغير ما كان على (فَعَوَّل)**

ومن مصاديقه تصغير (عَطَوَّد)[28] ، قال سيبويه في باب (هذا باب ما يُحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات) : ((وإذا حقّرتَ عَطَوَّدٌ قلت : عُطَيِّدٌ وعُطَيِّيدُ، لأنَّك لو كسّرته للجمع قلت : عَطَاوِدُ وعَطاوِيد ، وإنمَّا ثقّلتَ الواو التي ألحقت بنات الثلاثة بالأربعة كما ثقّلت باء عَدَبَّسٍ ونون عَجَنَّسٍ))[29] .

يكشف هذا النصّ عن أنَّ سبب حذف الواو الساكنة يعود لأمرين هما : أنها زائدة، وأنها ساكنة ، ويشفع لهذا التوصيف قول السيرافي (ت368هـ) : ((... وكأنَّه ألحق أولاً ببنات الأربعة فقيل (عَطَود) ثمَّ زيدت عليه واو ثالثة ساكنة فصار (عَطَوَّداً) كما قيل : (عَدَبَّس) و(عجنَّس) ، فثقل بزيادة حرف أدخل على ذوات الأربعة))[30]، وبمثل هذا قال الأعلم الشنتمري (ت476هـ)[31].

ولا تخلو البنية من ثقلٍ متأتٍ من زيادة صامت – واو ساكنة – على بنات الأربعة : ((... فثقل بزيادة حرف أدخل على ذوات الأربعة))[32].

وعلل السيرافي حذف الواو الساكنة بأمرين هما : أنها لو بقيت لخرجت عن أمثلة التصغير [33] وهو ما عبّر عنه بـ(المخالفة) ، وأنهَّا بموضع الزيادة ، قال : ((... كأنَّ سيبويه أسقط الواو الأولى من الواوين؛ لأنَّها مخالفة ، وهي في موضع ألف (عذافر) ... وواو (فدوكس) ...))[34].

وقال الأعلم الشنتمري : ((... كأنَّ سيبويه أسقط الواوَ الأولى من الواوَين لأنَّها ثالثة بمنزلة ألف عُذافر ... وواو فَدَوْكس...))[35].

ويظهر أنَّ حمل الواو الساكنة في (عَطَوَّد) على (فَدَوْكس) لجامع لا يخرج عن الموقعية -أنها ثالثة- وسكونها ، وزيادتها على الرباعي – عَطَود وفدكس[36]- والأقرب أنَّ في البنية اجتماعاً لساكنين (عُطَيْوِد) ، لم يعمل بالأصل في التخلص من الساكن الأول كي لا يفوت الغرض (التصغير) ، زيادة على أنَّ الواو الساكنة زيدت بعد الالحاق فتحصل بها الثقل فكانت أولى بالحذف ، فصارت (عُطَيْوِداً) قلبت الواو ياءً لاجتماعها مع الياء في بنية واحدة ، والسابق منهما ساكن فصارت (عُطَيْيِداً) ، أدغِم، الحرفان المثلان ، فصارت (عُطَيِّداً) ، والأمر لا يختلف مع (عُطَيِّيْد) ، فإنَّه صُغّر على (فُعَيْعِيْل) ، فلمّا قلبت عينه ياءً اجتمعت ثلاث ياءات ، اثنان لصيغة التصغير نفسها، وواحدة صارت بالقلب .

وما تجدر الإشارة إليه أنَّ الكلمة عوملت معاملة الرباعي مرة ، فصُغّرت على (فُعَيْعِل) ، ومعاملة الخماسي اخرى فصُغّرت على (فُعَيْعِيل) .

وأبان الرضي عن علّة حذف الواو الساكنة دون المتحركة إذ قال : ((...لأنهما وإن كانتا زائدتين لكن الثانية أفضل وأقوى لتحركها وسكون الأولى ، فتقول : عُطَيِّد ؛ وبالإبدال عُطَيِّيد ...))[37] .

وفي قول الرضي عن (عُطَيِّيد) : ((... وبالإبدال عُطَيِّيد ...)) فيه نظر ، لأنَّ الإبدال الواو ياءً واقع في البنيتين (عُطَيِّد ، وعُطَيِّيد) .

يتضح أنَّ ضعف الواو الأولى كان باسكانها . وقريب من هذا الاجراء يتحقق في تصغير (افْعَوَّال) نحو : اعْلوَّاط ، قال الخضر اليزدي (ت بعد 720هـ) : ((وأما ذو الأربعة التي إحداها المدة فكقولك ... اعْلوَّاط، فتقول في تحقيرها ... عُلَيِّيط ، والهمزة مفضولة ، كما مرّ ، فتحذفها ... وأما الاعلوّاط فالمحذوف منه الواو الأولى؛ لأنها بمثابة ياء الاغديدان ، وهذا مخصص لحذفها؛ إذْ لو لم تكن كذلك لزم ترجيح أحد المتساويين . هذا معنى ما ذكره سيبويه . ويمكن أن يقال : الموجب لحذف الأولى كون الثانية متحركة))[38] .

وتصغير (اعْلوَّاط) يكون على: عُلَيْوِيْط بحذف ألف الوصل ، والواو الساكنة، والألف التي بعد الواو ، ثمَّ قلبت الواو ياءً ؛ للسبق والسكون فصارت على : عُلَيْيِيْط، ادغمت

DOI:10.18018/URUK/018-11/39-60

الياء الأولى في الثانية ، فصارت : عُلَيِّيْط ، وهذا الحذف يماثل الحذف عند تصغير (اغْدِيدَان) إذ المحذوف ثلاثة أحرف أيضاً هي : ألف الوصل ، والياء ، والألف (غُدَيْدِيْن) ، والجامع لهما : أنهما رباعيان ، وثالثهما حرف مدّ – عَطَود ، وعَلَوط - .

واذا ذهبنا إلى أنَّ الحذف يمكن أن يكون في الواو المتحركة – الثانية – لأدى هذا الإجراء إلى اجتماع ثلاثة حروف سواكن هي : ياء التصغير ، والواو الأولى الساكنة ، وياء صيغة التصغير الثانية هكذا : عُلَيْوِيْط، وهذا التجاور يحتاج إلى تحريك ولا يمكن تحريك ياء التصغير ؛ لأنَّ تحريكها يفوت الغرض (التصغير) ، ولا يمكن أيضاً تحريك الواو؛ لأنَّ سكونها متأصل ؛ والحذف أسهل من تحريك ساكن: ((تحريره : أنَّه لو حذفت الثانية لزم تحريك الأولى بالكسر ؛ لكونها واقعة ياء التصغير ، فالأولى أن تحذف الأولى كيلا تحتاج إلى تحريك ساكن ، إذ الثانية متحركة ...))[39].

فالمسألة لا تقف عند حدود قوة الحرف بالحركة ، بل حاجة البنية إلى حرف متحرك يبعدها عن تجاوز الصوامت والتوصيف الصوتي المقطعي يمكن تقسيمه على ضربين هما:

أ. إذا كان صوت اللين ثالثاً:

هذه النظرة مبنية على حالة ما قبل التصغير ، فاذا صُغِّرَ قلب حرف اللين ياءً نحو : عُطَيِّد ، وعُطَيِّيد ، وعُلَيِّيط – ودقق د. عبد الصبور شاهين في هذا القلب ورأى : ((... أنَّ الأمر أدق مما قالوا ؛ ذلك أنَّ صوت اللين (الألف والواو والياء) في هذه الكلمات ليس سوى حركة طويلة وقعت بعد عين الكلمة ... فإنَّ هذه الحركة الطويلة يتأخر موقعها بعد ياء التصغير التي تزاد ثالثُة ... ومن ذلك نرى أنَّ المقطع الأخير لم يأخذ صورة المقطع الطويل الأخير في : فُعَيْعِل : (ص ح ص) ، فكان أن أسقطت الحركة الطويلة ، وعوض موقعها بتضعيف ياء التصغير مع كسرها كما هو حكم الصيغة: غُزَيِّل ga|zay|yiL ...))[40].

وهذا القول يحتاج إلى وقفة اسجلها بالآتي:

1. عدَّ د. عبد الصبور شاهين الألف حركة طويلةً في نحو : غزال ، ثمَّ كانت معاملته لها على أنها كلمة رباعية[41].
2. إنَّ قوله : ((...فكان أن أسقطت الحركة الطويلة ، وعوض موقعها بتضعيف ياء التصغير مع كسرها...)). لا يخلو من تكلف إجرائي قوامه : الحذف للحركة الطويلة ، والنبر بالتضعيف ، والتحريك بالكسر ، على حين أن إجراء الأوائل – رحمهم الله – أقلّ تكلفاً ، إذ يقوم على الحذف ، والقلب.
3. لا يمكن تصور مقطعياً قوله عن أصوات اللين في حالة التصغير ((... فإنَّ هذه الحركة الطويلة يتأخر موقعها بعد ياء التصغير ، التي تزاد ثالثة)) ، وعلى هذا يكون النسيج المقطعي لكلمة : عُطَيْود هكذا : ع ـُ | ط ـَ ي| ـٌ د ، وعُلَيِّيْط : ع ـُ| ل ـَ ي | ـِ ط.

ب. توافر المقطع المزيد في البنية :

المتأمل في بنى (عُطَيْوِّد) و(عُلَيْوِّط) يجد أنّ مقطعاً مزيداً قد توافر في نسيجها ، قاعدة المقطع الثاني منه مدغمة في قاعدة المقطع الذي يليه هكذا :

عُطَيْوِّد ع ـُ| ط ـَ ي و| و ـِ د .

عُلَيْوِّط ع ـُ| ل ـَ ي و| و ـِ ط .

ولا يمكن المضي قدماً مع د. حسام النعيمي في معالجته للمقطع المزيد: ((... المقطع المزيد من مقاطع الوقف كما تقدم ، فإذا تكون في الدرج بسبب التعامل الصوتي انقسم إلى مقطعين : قصير ، وطويل مغلق باجتلاب صائت يكون قمة لاحدهما ، والغالب تقدم المقطع القصير فتكون القمة مجتلبة للطويل المغلق...))[42]، لأنَّ ياء التصغير لا تحرّك ، وهذا يفسر لنا وجوب حذف الصامت الثاني ليتحول المقطع إلى طويل مغلق هكذا : ع

ـُ| ط ـَ ي |و ـِ د.

ع ـُ| ل ـَ ي | و ـِ ط.

ويرى د. صباح عطيوي أنَّ المقطع المزيد يمكن أن يتوافر في الدرج في حالتين إحداها : عند تصغير المضعف الذي أُدغم أحد الحرفين منه في مثله ، قال: ((ونحن لو تأملنا هذه الأمثلة في

DOI:10.18018/URUK/018-11/39-60

الحالتين السابقتين ، لوجدنا أنَّ قاعدة هذا المقطع الاخير مدغمة في مثلها ...))[43].

أراد أنَّ تصغير نحو (أَصَمَّ) يكون على : (أُصَيْمّ) هكذا :

ء ـُ | ص ـَ ي م | م ـُ ن .

وقال أيضاً : ((ومن هنا ألا يحق لنا أن نصوغ قاعدته من جديد لنقول : إنَّ هذا المقطع سائغ في الدرج عند إدغام قاعدته الاخيرة في قاعدة المقطع الذي يليه...))[44].

وهذا يعني تجاور ثلاثة صوامت ، وقد اصطلح عليه (المقطع المتزايد)[45].

والحقُّ أنَّ ثمة فرقاً بين ما سيق من أمثلة –أُصيمّ وغيرها – وما نحن بصدده يتمثل في الاتي :

1. إنَّ التجاور وقع بين صامتين لا أكثر؛ لأنَّ الحرف المضعف الموقوف عليه لا يعدو صوتاً واحداً طويلاً ، قال د. حسام النعيمي : ((أما إذا كان الصامت غير متبوع بصائت طويل أو قصير أي إذا كان في نهاية مقطع مغلق فإنَّه لا يمثل سوى حرف واحد مهما أطلت الوقوف عليه ...))[46].
2. كراهة تضعيف حرف العلة ، قال الرضي : ((... إذ يستثقل تضعيف حرف العلة ...))[47] . وهذا يفسر الساكنة عند التصغير.

ب. الواو المتحركة في (مُوَيْزين) ونظائرها:

تقلب الواو ياءً إذا كانت ساكنة وهي فاء ، وقبلها كسرة نحو :مِيْزان ، ومِيْعَاد، ومِيْقَات ، إذ أصلهن : مِوْزان ، ومِوْعاد ، ومِوْقات [48] ، قال سيبويه في بيان سبب هذا التحول : ((هذا باب ما تقلب فيه الواو ياءً وذلك إذا سكنت وقبلها كسرة : فمن ذلك قولهم : الميزان ، والميعاد ؛ وإنمَّا كرهوا ذلك كما كرهوا الواو مع الياء في ليّةٍ وسَيّدٍ ونحوهما ، وكما يكرهون الضَّمة بعد الكسرة حتى إنَّه ليس في الكلام أن يكسروا أوّل حرف ويَضُمُّوا الثاني نحو : فِعُلَ ... وترك الواو في مِوْزان أقل ، من قبل أنَّه ساكن فليس يحجزه عن الكسر شيء ...))[49].

أحسب أنَّ ما ذكره سيبويه من كراهات هي واحدة لا تخرج عن وقوع الواو أو بعضها بعد الياء أو بعضها ، زيادة على اشتراط التتابع لقوله : ((... فليس يحجزه عن الكسر شيء ...)) ، والعلة الغائبة لهذا التحول التخلص من الثقل : ((...وترك الواو في مِوْزان أثقل ...)) .

فإن انعدمت هذه الكراهة – الثقل – بتحرك الواو صحّت ، قال سيبويه : ((فمن ذلك مِيْزانٌ ومِيْقاتٌ ومِيْعَاد ، تقول : مُوَيْزِين ومُوَيْعِيد ومُوَيْقِيت وإنمَّا أبدلوا الياء لاستثقالهم هذه الواو بعد الكسرة ، فلمَّا ذهب ما يستثقلون رُدَّ الحرف إلى أصله))[50].

فالتحرك هنا يرجع بالحرف إلى أصلهِ ، ويُحصّنه من التحول ويُشعِر كلام المبرد (ت285هـ) بضعف الحرف الساكن إذْ قال : ((واعلم أنَّ كلَّ حرف كان مكسوراً أو مضموماً بعده ياءٌ أو واو فليس بدليل ، لأنَّ الواو الساكنة تَقلبها الكسرةُ ياءً ، والياءُ الساكنة تقلبها الضمّةُ واواً، فمن ذلك قولك : مِيزان ومِيعاد، ومِيقات. تقول في تحقيره : مُوَيْزِين ، ومُوَيْقِيت ، ومَوَيْعِيد ، لأنَّه من الوقت، والوعد، والوزن ، فإنَّما قَلبت الواوَ الكسرةُ ، وما كان منقلباً لعلّة ، ففارقته العلَّة فارقه ما أحدثته ؛ ألا ترى أنَّك تقول في الجمع : مَوازين ، ومواعيد ، ومواقيت، كما تقول : وزنت ، ووعدت ، ووقَتُّ ؟))[51].

والمقصود بقوله : ((... ففارقته العلّة فارقه ما أحدثته ...)) مخصوص بفاء الكلمة الذي تحرّك ولم يعدّ ساكناً ، فالتصحيح يكون في بنية التصغير والجمع بحملهما على حالة قبل القلب – وَزَن ، ووَعَد- .

وفقدت البنيتان شرطين من شروط تحوّل الواو ياءً هما : أنَّ الواو لم تعد ساكنة، ولم تسبق بكسر[52] ، ويبدو لي أنَّ الأول أكثر أهمية من الآخر، لقول سيبويه : ((واذا قلت : مِوَدُّ ، ثبتت الواو ، لأنَّها تحرّكت فقويت ...))[53]

وصرّح السيرافي بأنَّ الواو إذا حرّكت بطل قلبها قال : ((... اعلم أن ما كان من بدل الحرف بحركة أوجبت قلب ما بعده ، أو بحرف على حال يوجب قلب حرف بعده ، ثمَّ صغّرت ذلك أرجعته ، فزالت العلة الموجبة للقلب في التصغير أو في الجمع ورددته إلى أصله فمن ذلك: ميعاد وميزان . وما جرى مجراها

DOI:10.18018/URUK/018-11/39-60

أصله مِوْعاد و مِوْزان قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، فاذا جمعت أو صغرت حرّكت الواو فبطل قلبها ...))[54].

وليس قوله : ((... أو بحرف على حال يوجب قلب حرف بعده ...)) بالمرضي؛ لأنَّ ما يوجب القلب في : مِيزان ونظائرها هو التتابع (ـِ و) – حركة أوجبت القلب- .

ونصَّ ابن جني على قوة الحرف بالحركة ، قال : ((فان تحركت هذه الواو ، وزالت الكسرة عن الحرف الذي قبلها ، زالَ عنها شبه الألف وقويت بالحركة وعادت إلى أصلها ، نحو : مُوَيْزين ، ومُوَيْعيد ، ومُوَيْقيت ، ومَوَازين ، ومَوَاقيت.))[55] .

وذكر الرضي الاستراباذي أنَّ ردَّ الياء إلى أصلها في باب التصغير من المتفق عليه لزوال الكسرة والسكون [56].

وخص ركن الدين (ت715هـ) زوال سبب التحول بتحرّك الواو ، وعدم كسر ما قبلها ، قال : ((وإذا صغّرت ميزاناً ضممتَ أوله وحرّكت الواو فزال موجب قلب الواو ياء وهو سكون الواو وكسر ما قبلها ، لصيرورة الواو متحركة والميم مضمومة حينئذ ...))[57].

ويرى الجاربردي (ت 746هـ) أنَّ علّة قلب الواو ياءً غير لازمة ، لأنها مقتصرة على المكبر من دون المصغر والجمع ، قال : ((... وبغير اللازم ما كانت العلة فيه في المكبر دون المصغر ، فإن كان غير لازم فيرد إلى أصله كباب وناب ... وكميزان أصله مِوْزان انقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها فلما صغر ضمّ الأول فقيل مُوَيْزِين ...))[58] .

ويبدو لي أنَّ علّة التحول في (مِيْزان) ونظائرها ليست علّةً أحادية ، بل هي تجمع بين توصيفين –الكسر والسكون- ، والتصحيح قائم على زوال هذين السببين ، وهي علّة غير مطّردة.

والتوصيف الصوتي لبنية التصغير (مُوَيْزِين) يكون على وفق تصورين هما :

الأول : قوة الموقع للحرف ، والمتأتية من الحركة ، قال د. عبد الصبور شاهين : ((فلأنَّ هذا الصوت الثاني (و ـَ) يكون حينئذٍ بداية مقطع مقفل نهايته ياء التصغير، فموقعه موقع قوي بسبب وجود الحركة بعده ، وهي عنصر أساسي في التصغير ، يفصل بين سابقه ولاحقه ، الذي هو ياء التصغير ، ذات الوظيفة الدلالية))[59].

وقوله : ((... فموقعه موقع قوي بسبب وجود الحركة بعده ...)) يمكن توصيفه بالاتي :

م ـُ | و ـَ ي | ز ـِ | ن ـُ .

اما في (مِوْزان) فنصف الصامت لم يتمتع بهذه الموقعية ، بسبب سكونه ، فكانت المعالجة الصوتية بحذفه وإطالة النطق بالصائت الذي قبله هكذا : مِوْزان : م ـِ و | ز ـَ ن .

م ـِ | ز ـَ ن .

الآخر : عدم توافر الكراهة الصوتية والمتمثلة بالتتابع (ـِ و) ؛ لأنَّ التصغير جعل الكلمة تفقد شرطين من شروط التحول هما : السبق بالكسر ، والسكون : ((... فبنتفاء الكسرة انتفى وجود التتابع الصوتي المكروه في العربية (ي و) وبتحرك الواو أصبحت حيّة ولم تعد ميتة ولذلك لم تقلب .))[60].

والحقُّ أنَّ التتابع المخصوص بالكراهة في هذه المسألة هو (ـِ و) وليس (ي و) ، إذ لا يمكن تصور الكلمة وفق هذه الرؤية ، والثقل لا ينكر في هذا التتابع فالانتقال من موضع الكسر الذي يصحبه انفراج الشفتين إلى موضع الضمّ الذي يصحبه استدارة الشفتين بعد حصول احتكاك طفيف ينتج عنه صوت الياء (نصف المصوت) يمثل ثقلاً في النطق .

ت. الياء المتحركة والمسبوقة بالضمّة :

تقلب الياء واواً بشروط هي : أن تكون في المفرد ، وفاءً ، ويضمّ ما قبلها[61] نحو : مُوْقِن ، ومُوْسِر ، إذْ أصلهما : مُيْقِن، ومُيْسِر ، قال ابن جني في توجيه هذا التحول : ((... لأنَّها لمّا سَكَنَتْ ضعُفتْ فقويت الضمَّة قبلها على قلبها كما انقلبت في (مِيْزان) الواو ياءً لانكسار ما قبلها وضَعْفها بالسكون .))[62] .

فالجامع لقلب الياء واواً في (مُوْقن) ، وقلب الواو ياءً في (مِيْزان) ، هو ضعف الحرف بالسكون .

وإذا تحركت هذه الياء فإنَّها لا تُعلّ ، ومصداقه تحقير (مُوْقِن) ، قال سيبويه : ((... وإنمَّا أبدلوا الياء كراهية الياء

DOI:10.18018/URUK/018-11/39-60

الساكنة بعد الضمة ، كما كرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة ، فإذا تحرَّكتْ ذهب ما استثقلوا ، وذلك مُيَيْقِنٌ ومُيَيْسِر . وليس البدل ههنا لازماً كما لم يكن ذلك في مِيْزان ، ألا ترى أنَّك تقول : مَياسيرُ.))[63] .

يكشف هذا النصَّ عن الآتي :

أ. تساوي التتابع (ـُ ي) و (ـِ و) في الثقل ، وعدهما من الكراهات : ((...فإذا تحرّكتْ ذهب ما استثقلوا...)) .

ب. إن التحوّل في (مُوْقِن) ليس بابه الوجوب .

وصرّح المبرد بأنَّ الحركة تردّ الحرف إلى أصله ، إذْ قال : ((وما كان منقلباً لعلّة ، ففارقته أصله ، إذْ قال : ((ومان كان منقلباً لعلّة ، ففارقته العِلّة فارقه ما أحدثته ... ومثل ذلك في الياء مُوْسِر ، ومُوْقِن . لا يكون في التحقير إلّا بالياءِ ؛ لأنَّ الواو إنمَّا جاءت بها الضمّة ؛ لأنَّها من أيقنت ، وأيْسرت ، وكذلك: مَياسير ، ومياقِين . فانْ حقّرت قلت: مُيَيْسِر ، ومُيَيْقِن ، تردّها الحركةُ إلى أصلها))[64] .

يفهم من هذا النصّ أنَّ الواو في (مُوْقِن) و (مُوْسِر) عارضة ؛ لاقتصارها على تتابع معين (م ـُ ي) ، ومتى ما فارقت البنية هذا التتابع ردّت إلى أصلها .

ويرى ابن السراج (ت316ه) أنَّ تحقير الكلمة التي فيها بدل يكون : ((تحذف البدلَ وتردهُ إلى الأصل ، تقول في مِيزانٍ : مُوَيْزِين ... ومُوْقِن ، مُيَيْقِن ، ومُوْسِر مُيَيْسِر ...))[65] .

ولا حذف في البنى ، بل أنَّ الحرف المبدل يرد إلى أصله .

ووضع السيرافي قاعدة عامة مفادها : إنَّ ما كان من بدل الحرف بحركة أوجبت قلب ما بعدها ، ثمَّ صغّرت ذلك أرجعته إلى أصلهِ ، لزوال العلة الموجبة للقلب[66] ، وضربَ مثالاً قال فيه : ((وتقول في تصغير (مُوْقِن) و (مُوْسِر) : (مُيَيْقِن) و (مُيَيْسِر) ؛ لأنَّه من (أَيْقَنَ) و (أَيْسَرَ) ، وجعلت الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها، فلما حركت عادت إلى اصلها، ألا تراهم قالوا في الجمع : (مَيَاسِير)...)[67] .

وصرّح في موضعٍ آخر بأنَّ علّة التحول كراهة الخروج من الضمّ إلى الكسر ، قال : ((... إنَّ الياء تنقلب واواً لانضمام ما قبلها لأنَّ أصل مُوْقِن مُيْقِن فكرهوا الخروج من ضمة إلى ياء ساكنة فقلبوا الياء واواً ، فإذا فتحوا ردوها إلى الياء فقالوا في يسر[68] وفي موقن ميقن وإن تحركت هذه الياء عادت ياءً ولم تبدل لانضمام ما قبلها فقالوا في تصغير: مُوْسِر: مُيَيْسِر.))[69] .

والمتأمل في حالتي الرد إلى الأصل – الجمع والتصغير- يلحظ أنَّ الياء في كلا الحالتين تحركت بحركة واحدة هي الفتحة.

وصرّح ابن جني بقوة الحرف بالحركة ، قال : ((يدلُّكَ على ذلك- ضعف الحرف بالسكون- أنَّها إذا تحرّكتْ جرت على أصلها وذلك قولك : (مُيَيْقِن) فتثبتُ ياءً ... لأنَّ الحركة في الحرف تُقَوّيه والسكونَ يُضْعِفه))[70] .

ولا ريب في أنَّ ما سيق من أمثلة لقوة الحرف بالحركة ، وتحصنه بها ، لا يخرج عن باب التصغير ، وجمع التكسير ، ولكنَّ مصداقاً آخر يتوافر فيه التصحيح بسبب تحرك الحرف نحو : هُيَام ، قال ابن الناظم (ت686ه) : ((أنَّه يجب إبدال الياء واواً إن كانت ساكنة مفردة بعد ضمة وذلك نحو : (مُوْقِن ومُوْسِر) ... ولو تحركت الياء قويت على الضمةِ ولم تعل غالباً نحو : هُيَام...))[71] .

ولا أميل إلى قوله : ((... ولم تعل غالباً ...)) ؛ لأنَّ هذا التصحيح بابه الوجوب لا الجواز ، ويعضد هذا قول ابن هشام (ت762ه) : ((... ويجب سلامتها إن تحركت نحو : هُيَام ...))[72] .

ويرى خالد الأزهري أنَّ الياء قد تعاصت بالحركة عن القلب[73] .

لاشك في أنَّ التتابع (ـُ ي) يمثل ثقلاً قوامه الانتقال بين صوتين متخالفين ؛ لأنَّ اللسان ينتقل من الخلف إلى الأمام ، وهذا يفرض على آلة النطق القيام بحركة عكسية متناقضة[74] ، قال ابن جني : ((... وكذلك إذا بدأتَ بالضمة ثمَّ جئت بعدها بالياء ، فقد جئتَ بأمرٍ غيرُه المتوقّعُ ، لأنَّك لمّا جئتَ بالضمة تُوُقّعت الواو ، فإذا عَدلتَ إلى الياء فقد ناقضت بآخر لفظِك أوّله...))[75] ، وهذا الثقل غير متوافر في تتابع التصحيح : م ـُ | ي ـَ ي | ق ـِ ن.

إنَّ ما حصل في هذه البنيات (مُوْقِن، ومُوْسِر) من تحولٍ على وفق الدرس الصوتي لا ينسب إلى القلب ، وإنمَّا إلى حذف

DOI:10.18018/URUK/018-11/39-60

الجزء الأضعف من المزدوج الهابط (نصف المصوت –الياء-) وإطالة النطق بالمصوت القصير الذي يسبقه ، فتخلّقت الضمة الطويلة (ـُـ) ، قال د. جواد كاظم : ((ويصدق هذا- أي حذف نصف المصوت – على الصورة الثانية ، ففي (مُيْقِن) و (طُيْبى) : أسقط العنصر الثاني من المزدوج، وأطيل زمن النطق بالضمة ، فكانت الضمة الطويلة ...))[76]

مُيْقِن : م ـُ ي | ق ـِن .

×

م ـُـ | ق ـِ ن .

وهذه الكراهة الصوتية – المزدوج الهابط - غير متوافرة في حال تحرّك الياء؛ إذ تحول الحرف من قاعدة للمزدوج الهابط (ـُ ي) ، إلى قاعدة لمزدوج صاعد قمته الحركة الخفيفة – الفتحة- (ي ـَ) ، وسجّل د. عبد الصبور شاهين ملاحظ على ما ذُكِرَ، قال : ((يلاحظ فيما يتعلق بمعاملة صوت اللين ، إذا كان ثانياً ، وكان أحد أصول الكلمة – أننا نرده إلى أصله . ولا نعرّضه لأي إعلال ، بسبب مجاورته لياء التصغير. فأما أننا نرده إلى أصله : فلأن التصغير إجراء مستقل تتعرض له الكلمة، فهو يتعامل مع مادتها، وأما أننا لا نعرضه لأي إعلال : فلأن هذا الصوت الثاني يكون حينئذٍ بداية مقطع مقفل نهايته ياء التصغير، فموقعه موقع قوي بسبب وجود الحركة بعده...))[77].

ولا أنزع لقوله : ((... بسبب مجاورته لياء التصغير ...)) ؛ لأنَّ هناك ما أعلَّ ولم يرجع إلى أصله مع مجاورته لياء التصغير نحو تصغير : غزال على : غُزَيّل، والأقرب هو أنَّ الحرف تحصّن بالحركة .

ولعلَّ للمح الأصل دوراً في توجيه التصحيح ولاسيما في التصغير وجمع التكسير؛ لأنه لما قوي الحرف بالحركة لمح أصله – الياء - ، فصارت الكلمة : مُيَيْقِن ، ومُيَيْسِر .

الثالثة : التحريك في المفرد أوجب التصحيح في الجمع

أ. جمع (طويل) على (طِوَال)

تصحّ الواو في الجمع الذي بزنة (فِعَال) ؛ لأنَّ الواو في الواحد متحركة ، والشرط الذي يوجب إعلالها كونها ساكنة[78] .

قال سيبويه : ((وأما طَوِيلٌ وطِوَالٌ فهو بمنزلة جاوَر وجِوَار ؛ لأنَّها حَيَّةٌ في الواحد على الأصل.))[79].

وهذه النصّ يكشف عن أمور هي:

أ. إنَّ الواو المتحركة حَيَّةٌ .

ب. ما يلفت النظر أنَّ تعليل سيبويه قائم على توصيف المفرد ، والجمع تابع له .

ت. إنَّه حمل حالة عدم إعلال جمع (طَوِيل) لتحرك الواو في المفرد على حالة عدم إعلال المصدر لصحة الفعل (جَاوَرَ)[80].

وجاءت عبارة المبرد أكثر وضوحاً ، إذ قال : ((فإن كانت في الواحد متحرّكة ظهرت في الجمع ، نحو قولك : طَوِيل وطِوَال ، وما كان مثله))[81]

وما نظفر به ممّا تقدّم انهم لم يشترطوا جنساً للحركة في عين بنية المفرد ، وإنمَّا اشترطوا مطلق الحركة .

وازن ابن جني بين القلب في (سِياط) والتصحيح في (طِوَال) مع توافر أسباب التحول : انكسار فاء البنية في الجمع ، ووقوع الألف بعد حرف العلّة ، وهما جمع ، وخلص إلى أنَّ التصحيح في (طِوَال) لقوة حركة الواو في المفرد ، قال : ((... ويدُلُّك على أنَّ مجموع هذه الأشياء هو الذي أوجبَ القلبَ ، لا الواحدُ منها منفرداً قولهم : في جمع (طَوِيل : طِوَال) والكلمة جمع ، وبعد الواو منها ألف ، وقبلها كسرة، والواوُ مع ذلك صحيحةٌ ؛ لأنَّها كانت في الواحد قويَّة بالحركة ؛ فثبتت في الجمع...))[82]

ولعلَّ أول ما يسجل على ما ذُكِرَ : أنهم بحثوا علّة تصحيح الجمع في بنية المفرد وهذا ما عبّر عنه سيبويه بـ((... على الأصل)) ، زيادة على أنَّ شروط هذا التحول غير مستحكمة بانفرادها ؛ لأنها غير موجبة إلا إذا اجتمعت كلها ، وأنَّ أيَّ خرق لها يؤدي إلى عدم التحول ، وما يشفع لهذا قول ابن جني في موضعٍ آخر: ((... ومتى لم تذكر هذه الأسباب كلها ، وأخللت ببعضها، انكسر القول ، ولم تجد هناك علّة؛ ألا ترى أنَّ (طِوَال) جمع ، وقبل واوه كسرة ، وبعد واوه ألف ، ولامه صحيحة ، ومع ذلك فعينه سالمة لما تحركت في الواحد الذي هو (طَوِيل) ، فلما نقص بعض تلك الأوصاف لم يجب الإعلال ...))[83] .

DOI:10.18018/URUK/018-11/39-60

وصرّح ابن الحاجب بقوة الحرف بالحركة ، وتحصن الحرف بها من التحول ، قال : ((... (وقالوا : طِوَال لتحرك الواو في الواحد) ولم يفد الكسرةَ والألفَ لما فُقدَ إعلالُ الواحد وسكون حرف العلّة فلما قوي بالحركة صحَّ في الجمعِ ، وكان أولى بالصحة ...))[84].

ولم يخرج ابن عصفور عن التعليل بتحرك الواو في المفرد[85].

ويرى الرضي أنَّ حقَّ الواو المتحركة المكسور ما قبلها ألاّ تعل إلّا إذا كانت في آخر الكلمة ، وتصحّ إذا كانت عيناً لقوتها بالحركة ، فلا تقدر الكسرة التي قبلها على قلبها ، قال : ((... والواو والياء يتقوَّيان بالحركة ، فلا يقدر كسرة ما قبل أحدهما وضمّ ما قبل الآخر على قلبهما ...))[86]

ويتضح أنَّ الرضي لم يبحث عن علّة التصحيح في المفرد ، بل بحثها في الجمع ؛ لأن كسر الفاء لا يتوافر في بنية المفرد (طَوِيل).

وقال ركن الدين: ((... لأنَّ الجمع تابع لمفرده في الإعلال والصحة ، وكان الواو في مفرده مصحّحاً ، فكذا كان يجب في الجمع))[87] .

ولا أركن إلى هذا القول ؛ لأنَّ الواو مصححةٌ في نحو : سَوْط ، وثَوْب ، ثمَّ أُعلت في الجمع : سِياط ، وثِياب ، فلماذا لم يكن الجمع تابعاً للمفرد ؟ وربمّا نجد العكس- الاعلال في المفرد والتصحيح في الجمع نحو: ريّان ورواء- فليس : ((...الجمع تابع لمفرده في الإعلال والصحة ...)) على إطلاقه .

ولا أودُّ أن أخالف الأوائل في البحث عن علّة التصحيح في الجمع ، ولذا سيكون التوصيف الصوتي مقصوراً على المفرد ؛ لأنَّ عدم التحول في الجمع تابع له، وهذا الأمر يضعنا أمام تتابعين هما :

أ. (و ـِ) في حالة التصحيح : طَوِيل : ط ـَ | و ـِ | ل ـُ ن

ب. (ي ـِ) في حالة تحوّل : طَيِّل : ط ـَ | ي ـِ | ل ـُ ن .

ولا مرية في أنَّ التتابع (و ـِ) أخفّ من التتابع (ي ـِ) ، قال الرضي : ((إلا أنَّ تغاير الثقلاء هون الأمر ، لأنَّ الطبع لا ينفر من توالي المختلفات وإن كانت كلها مكروهة كما ينفر من توالي المتماثلات المكروهة ، إذ مجرد التوالي مكروه حتى في غير المكروهات أيضاً ...))[88]

وهذا الاستكراه راجع إلى توالي الأمثال : (ي ـِ) قال سيبويه : ((... فالياءاتُ قد يُكرهن إذا ضوعِفْنَ واجتمعن...))[89]

وثمة ملحظ آخر هو أنَّ في التصحيح لمحاً لأصل الكلمة : طال – يَطُوْل، وخشية الالتباس ، قال ابن يعيش : ((... اعلم أنَّ الأفعالَ الثلاثية المعتلّة العينات تأتي على ثلاثة أضربٍ فَعَل وفَعِلَ وفَعُلَ كما كان الصحيح كذلك . فما كان من ذوات الواو فإنَّه يأتي على الأضرب الثلاثة ، الأول فَعَل ، نحو : قال يَقُول... ولم يأتِ من ذلك على يَفْعِل بالكسر كما جاء في الصحيح لئلا تصير الواو ياءً ، فتلتبس ذواتُ الواو بذوات الياء .))[90] ؛ طِيالاً جمع لـ(طايل)[91] لا لـ(طويل).

ويرى د. عادل نذير أنَّ لا حركة على ما قبل حرف المدّ ، قال : ((لا وجود للحركة قبل صوت المدّ ، إذ إنَّ المقطع الصوتي لا تكون فيه قمتان ... وعليه فلا حركة للواو في (طَوِيل) ، وإن ما يلحظ على الواو هو من تأثير الياء المديّة.))[92]، وهذا القول فيه نظر فكيف جاز لنا تسمية الياء بالمديّة ما لم تكن حركة ما قبلها من جنسها؟، وقوله هذا يصدق على (طال) أكثر من (طَوِيل) ، وقد تبنى توجيهاً آخر مفاده : أنَّ صوت الطاء من أصوات الاستعلاء ، فلو قلبت الواو ياءً ، لامتدّ تأثير الكسر لينال صوت الطاء ، وطبيعة الاستعلاء تأنف الكسر ، وهذا الأمر وفّر حصانةً للواو من أن تقلب ياءً[93] .

والحقيقة إنَّ هذه الواو لمّا كانت متحرّكة قربت من الصامت بسبب الاحتكاك، قال د. غالب المطلبي : ((ويبدو أنَّ هذا الاحتكاك يخرج بهذه الأصوات عن صفاتها المدية بعض الخروج إذ يجعلها أقلّ درجة في قوة الإسماع. ويجعلها تسلك في التأليف الصوتي مسلك الصوامت ، فهي تتحول إلى عنصر غير مقطعي non-syllabic ...))[94] .

ولم يبتعد عن هذا التوجيه الباحث علاء صالح إذ قال : ((... فما إن اتصف بالاحتكاك أصبح نصف صائت أو نصف صامت ، وبتحرّكه أصبح أقرب إلى الصوامت منها إلى

DOI:10.18018/URUK/018-11/39-60

الصوائت ، ولما أضفاه هذا القرب على هذا الصوت من القوة جعله يعامل معاملة الصامت الذي قرب منه ، فلم يُعلّ في الجمع اعتماداً على انطباع القوة الذي أُخذ عنه في الواحد ...))[95]

ولكن ما وُجدَ في الواحد عينه في الجمع – أقصد تحرك الواو – فلا يمكن قصور قوة الحرف بالحركة على المفرد .

ب. جمع (نَاوِي) على (نواء) :

تختلف (نِوَاء) جمع (نَاوِي) عن (طِوَاء) جمع طيّان في أنَّ الواو في مفرد الأول متحركة وصحيحة ، أما في الآخر فهي ساكنة ومعتلة بقلبها ياءً إذْ أصل البنية (طَوْيَان) ؛ لأنَّه من (طَوِي)[96] .

قال الزمخشري (ت538هـ) : ((... و (نِواء) ليس بنظيره – ريّان وطيّان -، لأنَّ الواو في واحده صحيح ، وهو قولك : (ناوٍ)))[97]

والحق أنَّ الزمخشري لم يتحدث عن علّة تصحيح الواو في المفرد لقوله : ((...لأنَّ الواو في واحده صحيح ...)).

ووجّه الخوارزمي (ت617هـ) التصحيح في عين الجمع – نِوَاء- بتوجيهين: الأول : عدم إعلال العين في المفرد ، قال : ((... لأنَّ الواو لم تعل في واحده بخلاف رِوَاء ، فإنَّ الواو قد أعلت في واحده ، وهو ريّان فلم يبلغ بينهما المجانسة...))[98] ، فالفرق بين (ريّان) و (نَاوِي) هو الإعلال وعدمه في المفرد .

والآخر : حمل الجمع (نِوَاء) على ما تحركت عينه في المفرد ، قال : ((...وإنمَّا نِوَاء بمنزلة طِوَال ...))[99] ، إذ إنَّ مفرد (طِوَال) : طَوِيل ، ومفرد (نِوَاء) : نَاوي. وأرى أنَّ السبب الثاني هو المؤدي إلى الأول، إذ إنَّ المانع من الإعلال هو تحركها في المفرد .

ويفهم من هذا أنّ الأصل الثلاثي لـ(نِوَاء) هو (نَوَى)[100] ، واسم الفاعل منه (نَاوٍ) ، وقد جمع على (فِعَال) ، فصارت : نِوَاي ، قلبت الياء همزة لتطرفها بعد ألف زائدة[101] ، فصارت : نِوَاء ، وهذا الجمع مخصوص بالصفات [102].

ولله درّ ابن يعيش في قوله : ((وأما نِوَاء في جمع ناوٍ فليس من قبيل طِوَاء لأنَّ الواو لم تكن ساكنةً في الواحد ، ولا معتلَّةً ، فصحَّتْ في الجمع ، فأعرفه...))[103]

فالعلة عند ابن يعيش تحرك الواو في المفرد أولاً ، وصحتها ثانياً.

وقصرَ ابن الحاجب علّة التصحيح على تحرّك عين المفرد وعدم سكونها ، قال : (((ونواء ليس بنظيره) يعني أنَّه لا يرد اعتراضاً على القاعدة التي ذكرناها لأنَّ جزء العلة مفقود ، وهو إعلال الواحد وسكونُ حرف العلة فيه (وناوٍ) ليس كذلك، لأنَّ الواو فيه متحركة فكان كطويل وطِوَال))[104]

وقد لا أفارق الصواب أنْ قلتُ إنَّ تحرّك حرف علّة هو كلّ العلّة لا بعضها ، وما يعضد هذا أنَّ ابن الحاجب نفسه علل بها فقط حين قال : ((... لأنَّ الواو فيه متحركة ...)).

ولم يخرج عن عدم تفسير التصحيح في المفرد ركن الدين الاستراباذي ، إذ قال : ((وإنمَّا صحَّ (نِوَاء) في (ناوٍ) لصحة العين ، وهي الواو في مفرده ...))[105].

وبمثل هذا قال الجاربردي : ((وصح نِواء جمع ناوٍ وهو السمين من الابل ... لصحة العين في المفرد ...))[106]

ولا تجد الباحثة ما يشفع للقول بتفسير التصحيح في المفرد إلا قوة الحرف ، وتحصنه بالحركة ، وهذا ما ميّزها عن (رَوْيان ، وطَوْيان) ، وأنَّ كلَّ ما قيل عن صحة العين في المفرد يمكن أن يرجع إليه ؛ لأن تحرّك الواو في المفرد أوجب تصحيحها في الجمع ، ولولا الحركة لما صحّت .

ولا شك في أنَّ التتابع (و ـِ) مستثقل بيد أنَّ ثقله أقلّ من ثقل التتابع (ي ـِ)، قال الرضي : ((... ومن العرب من ينقل كسرة الياء في أَبْيِناء ؛ فيقول: أَبِيناء ، لا لمشابهة الفعل ، و إلا نقلَ في أَهوِناء أيضاً ، بل لكراهة الكسر على الياء، وهما مثلان...))[107]

وقال الطيب البكوش في بيان درجات الثقل في المركبات الحركية : ((أ. يكون التماثل أثقل من التباعد عندما يحرّك نصف الحركة بغير الفتحة : / وُ/ أثقل من /يُ/ ، و / يِ/ أثقل من / وِ / .))[108] ، فيمثل التباعد التنوع النطقي [109] ، فالكراهة في التماثل (ي ـِ) قوامها التزام اللسان الموضع نفسه عند النطق بهذا التتابع ، زيادة على توافر بنيتها المقطعية على

DOI:10.18018/URUK/018-11/39-60

مقطعين متماثلين في القاعدة وكل منهما صامت ضعيف هكذا : ن ـَ | ي ـِ | ي ـُ .

ويرى السيرافي أنَّ الواو المكسورة في نفسها ، تكون كسرتها عارضة ؛ لأنك تنطق بالواو أولاً قبل كسرتها ثمَّ تكون هذه الكسرة في تقدير العرض [110].

وهذا ما يفسر تصحيحها ؛ لقوتها بحركتها ، وهو ما عبر عنه : ((... فلم يغيرها ما ورد عليها بعد النطق بها .)) [111].

ولعل للمح الأصل دوراً في تصحيح عين البنية ، بالحمل على ماضيها الثلاثي (نَوَى) ، واسم الفاعل منه (النَاوِي) .

زيادةً على ما تقدم فإنَّ تحققاً لهذا التتابع (و ـِ) حصل ولم يصبه التحول نحو : مذاوِد ، مطاوِح ، مقاوِل ، مقاوم [112].

الرابعة : تحرك العين وقبلها كسرة في المصدر :

وجّه تصحيح العين (الواو) في المصدر نحو : حِوَلا ، وعِوَضاً ، وعِوَداً على توجيهات عدة هي :

الأول : عدم وقوع الألف بعد الواو ، قال سيبويه : ((... وإذا قلت فِعَلة فجمعت ما في واحده الواو أثبتَّ الواو ، كما قلت فِعَلٌ فأثبتَّ ذلك ، وذلك قولك : حِوَلٌ وعِوَضٌ، لأنَّ الواحد قد ثبت فيه ، وليس بعدها ألف فتكون كالسِّياط ...)) [113]

يجمع هذا النصّ بين نظرتين للبنية الواحدة هما : الأولى : نظرة إلى المفرد – حالة قبلية- ((...لأنَّ الواحد قد ثبت فيه...)) ، وأخرى : حالة البنية نفسها – المصدر – من عدم وقوع الألف بعد الواو : ((... وليس بعدها ألف ...)) .

وعبارة ابن مالك (671هـ) أكثر وضوحاً ، إذ قال : ((ونُبِّه بتصحيح ما وزنه (فِعَل) كـ(الحِوَل) مصدر حال ، وكـ(العِوَد) مصدر – عاد المريض، و كـ(العِوَج) مصدر (عاج) على أنَّ إعلال المصدر المذكور مشروط بوجود الألف فيه حتى يكون على (فِعَال) .)) [114]

وذهب ابن الناظم إلى خفةِ التصحيح مع الصائت القصير قال : ((فلو صحّت الواو في الفعل لم يؤثر كونها بين الكسرة والألف نحو : لاوَذ لِوَاذاً . وكذا لو لم تكن قبل الألف، لأنَّ العمل حينئذٍ مع التصحيح يكون أقلّ ، وذلك : حال حِوَلاً وعاد المريض عِوَداً .)) [115]

ويظهر أنَّ الاستثقال يكون بالتتابع (وـَ) : ((... إذ مع الألف يطول النطق بالواو فيكون مستثقلاً ...)) [116] ، فاحتاج الناطق للتخلص من هذا الثقل بالإعلال ، وهذا ما يفسر وجوب القلب فيه .

والتصحيح في هذه البنى واجب ، قال ناظر الجيش (ت778هـ): ((... إن يوجد بعد عين المصدر ألف : كقيام وصيام فان لم يكن ألف وجب التصحيح ؛ كالحول مصدر حال ، والعِوَد مصدر عاد المريض ، والعِوَج مصدر عاج ...)) [117]

ولم يبتعد عن مثل هذا التوجيه خالد الأزهري : ((وبخلاف (حال حولاً ، وعاد المريض عوداً) فإن (حولاً ، وعوداً) وان كانا مصدرين ، اعلَّ فعلهما ، وهو (حال ، وعاد) ، بقلب عينهما ألفاً ، لا تقلب الواو فيهما ياءً لعدم الألف بعدها (وقلَّ الإعلال فيه) ، أي : فيما عدم الألف ...لأنه لما عدمت الألف قلَّ عمل اللسان ، فخف النطق بالواو بعد الكسرة فصحّحت ...)) [118] .

وترى الباحثة أنَّ هذا التوجيه لم ينظر إلى الحرف نفسه ، بل نظر إلى ما بعده من توافر الألف .

الثاني : صححت البنية لخروجها عن أوزان الفعل : قال أبو علي الفارسي (ت377هـ) : ((... وقالوا : عِوَض ... فهذا كلّه مُصَحَّحٌ؛ لأنَّه لم يجئ على وزن الفعل .)) [119]

أراد أنَّ صورة الفعل الثلاثي المجرد لا تخرج عن (فَعَل ، وفَعِل ، وفَعُل) [120] ، وليس منها (فِعَل) .

ولعل التحول في حرف العلة يجعله ضعيفاً تتجاذبه الحركات القصيرة التي قبله ، قال ابن يعيش في تفسير التصحيح : ((ولذا لم يقلبوا نحو : عِوَض و حِوَل والعُيبة والغَيَب لخروجها عن لفظ الفعل ، مع أنّا لو قلبناها في نحو : عِوَض لصُرْنا إلى الياء للكسرة قبلها ، ولو قلبنا في العُيَبَة لصرنا إلى الواو لضمّ ما قبلها ، وهما لفظٌ لا تُؤمَنُ معه الحركة ، فلم ينتفعوا بالقلب)) [121].

DOI:10.18018/URUK/018-11/39-60

ويبدو أنَّ تنوع التحولات من جهة الحرف المتحول إليه ، وأثر الصوائت القصيرة فيه كان وراء قوله : ((... لا تُؤمَن معه الحركة ...)) .

والواضح أنَّ هذه النظرة امتدت إلى الصيغة كلها، وفي خروجها عن أبنية الفعل مدعاة إلى التصحيح.

الثالث : قوة الحرف بالحركة :

يرى ابن جني أنَّ الواو قد قويت بالحركة فصارت كأنَّها حرف صحيح ، قال: ((فإن قلت : فما بالُك تقول الغُيُر والعُيَبَة والطِّول والعِوَض فتأتي بالياء بعد الضمة، وبالواو بعد الكسرة ؟ فالجواب أنَّه جاز ذلك من قبل أنَّ الياء والواو لمّا تحرّكتا قَوِيتا بالحركة ، فلحِقتا بالحروف الصّحاح فجازتْ مخالفة ما قبلهما من الحركات إيّاهما...))[122].

ثمّة تتابعان تساويا في التصحيح عند ابن جني هما : (ـُ ي) ، و (ـِ و) ، ويشعر قوله : ((... فجازت مخالفة ما قبلهما من الحركات إياهما ...)) أنهما لا يخلوان من الثقل .

وصرّح ابن يعيش بقوة الحرف بالحركة ، قال : ((فأمّا (العَوِضُ ، والطِّوَلُ، والعُيَبَةُ) فإنَّ الواو والياء لمّا تحركتا قَوِيتا ولحقتا بالحروف الصحاح ، فجازت مخالفة ما قبلهما من الحركات إياهما))[123] .

وهذا يكشف أنَّ الواو والياء ليست أصوات علّة خالصة[124]، بل يمتازان بصفة التحول إلى الصِوامت بفضل مزية الاحتكاك.

وذهب الرضي إلى أنَّ قوة الحرف بالحركة منعت تحوله ، قال : ((... وإنمَّا لم تقلب المتحركة التي ليست لاماً ياءً لكسرة ما قبلها لقوتها بالحركة ، فلا تجذبها حركة ما قبلها إلى ناحيتها ، مع كونها في غير موضع التغيير ... لأنها إذن قوية فصارت كالحرف الصحيح ...))[125]

وقال في موضع آخر : ((... والواو والياء يتقَوَّيان بالحركة ، فلا يَقْدِر كسرة ما قبل أحدهما وضمّ ما قبل الآخر على قلبهما...))[126]

والحقيقة أنَّ الواو المتحركة – نصف صامت – فقدت صفة المدّ ، فسلكت سلوك الصامت ، قال د. غالب المطلبي في بيان الصفة الانتقالية لهذا الصوت: ((لقد تحدثنا فيما سبق عن التحوير النطقي الذي يصيب صوت المد الطويل فيحوله إلى نصف مد وقلنا أن ذلك يحدث حين ينشأ في أثناء نطق صوت المد الطويل بعض الاحتكاك الذي لا يبعده عن طبيعته المدية كثيراً ، ولكن يقلل من قوة الاسماع فيه ثم يجعله يسلك في التأليف الفونولوجي العربي سلوك الصوامت حسب، وهو أمر واضح في العربية...))[127].

وما يعضد فقدانه لصفة المدّ أنَّ د. عبد الصبور شاهين اقترح ان يصطلح على الواو والياء المتحركتين نصف صامت (semi consonant) لبيان الصفة الصامتية فيهما [128].

وقال د. عبد القادر عبد الجليل : ((أخفق كثير من الباحثين حين عدّوا صوتي (الواو والياء) الانتقالين (semi-Vowels) أصوات علّة خالصة ، في حين أنها تمتلك خاصية تبادل المواقع مع الصوامت ، ولهذا سميت بـ(شبه الصوامت – semi consonants) .))[129] .

وهذا ما يفسر تصحيحه ، وعدم التحول ؛ لأنه فارق صفة الضعف (العلّة) ، زيادة على ما ذُكِر فان التتابع (ـِ و) خفيف ، لأمرين هما : الأول : اختلاف الصوتين المركبين ، قال الرضي : ((... لأنَّ الطبع لا ينفر من توالي المختلفات وإن كانت كلها مكروهة كما ينفر من توالي المتماثلات المكروهة ، إذ مجرد التوالي مكروه حتى في غير المكروهات ...))[130].

الآخر : أنَّ هذا التتابع لم يقع مباشرة، إذ هما في مقطعين هكذا : حِوَلٌ

ح ـِ | و ـَ | ل ـُ ن .

ولا يخفى ما في المخالفة من اقتصاد للجهد الصوتي : ((والمخالفة بوصفها أثراً لقانون الاقتصاد في الجهد ظاهرة صوتية تشيع في معظم اللغات ...))[131].

الخامسة : واو الإلحاق في الجمع على زنة (مَفَاعل) :

DOI:10.18018/URUK/018-11/39-60

الواو الواقعة بعد ألف الجمع لها أحوال هي :

أن تكون أصلية نحو : مَقَاوِم ، أو أن تكون زائدة نحو : عَجَاوِز ، أو أن تكون للإلحاق نحو : جَدَاول ، والذي يهمنا هنا هو الضرب الأخير .

قال سيبويه : ((واعلم أنَّ أشياء تكون الواوُ فيها ثالثة وتكون زيادةً ، فيجوز فيها ما جاز في أَسْوَدَ . وذلك نحو جَدْوَل وقَسْوَر ، تقول : جُدَيْوِل وقُسَيْوِر كما قلت: أُسَيْوِد وأُرَيْوِية ؛ وذلك لأنَّ هذه الواو حيّة ، وإنمَّا ألحقت الثلاثة بالأربعة . ألا ترى أنك إذا كسَّرت هذا النحو للجمع ثبتت الواو كما تَثبت في أَسْوَدَ حين قالوا : أساوِد... وكذلك جَداوِل وقَساوِرُ ...))[132]

يكشف هذا عن أمورٍ هي :

1. إنَّ الواو في (جَدْوَل) زائدة من غير جنس حروف الكلمة نفسها ، ووزنه (فَعْوَل)[133] ، وهي – الواو – للإلحاق الثلاثي بالرباعي .
2. ثمّة فرقٌ بين الواو في (أَسْوَد) و (جَدْول) ، إذ هي في البنية الأولى حرف أصلي ، تمثل عين البنية (سَودَ) ، وفي الاخرى تمثل الحرف الذي زيد للإلحاق ، ولكنه عومل معاملة الأصلي .
3. وصف سيبويه الياء المتحركة بالحيّة.

وساوى المبرّد في الجمع على (مَفَاعِل) بين ما كانت حروفه صحيحة كلها ، وما كان ثالثه زائداً للإلحاق ، وما كان ثالثه زائداً وهو حرف مدّ ولين ، قال في باب : ((ما كان على أربعة أحرف أصليَّة أو فيها حرف زائد : اعلم أنَّ جميعها كلَّها يكون على مثال مَفاعِل في الوزن ، وإن اختلفت مواضعها وحركاتها تقول في جَعْفَر : جعافر ، وفي سَلْهب : سَلاهِب ، وفي جَدْول : جداوِل ، وفي عجوز : عَجَائز...))[134]

يلحظ أنَّ المصاديق المذكورة وإنْ تساوت في زنة الجمع (مَفَاعِل) ، لكنها لم تتساوَ في الإجراء الصرفي ، إذ لم تقلب الواو في (جَدَاوِل) ، والأمر ليس كذلك في (عجائز) ، وهذا يرجع إلى قيد هذا التحوّل أن تكون الواو في المفرد حرف مدّ زائد ، وهذا لا يتوافر في (جَدَاوِل) : ((الواو ليست مدة زائدة فبقيت في الجمع على حالها من غير اعتلال ، لقوتها بالحركة ، وكونها للإلحاق بحرف أصلي ...))[135] .

ويبدو أنَّ هذا التوجيه للوهلة الأولى في غاية المتانة ولكن ما قيل : ((... لقوتها بالحركة ...)) متوافرة أيضاً في : عَجَاوِز ، وقد اعلّت بقلبها همزة : عَجَائِز ، وهذا يجعلنا أنَّ نبحث عن العلّة التي أوجبت التصحيح ما خلا ما ذُكِرَ في هذا التوجيه ، وهي لا تخرج عن أنَّ الواو في (جَدْول) عوملت معاملة الحرف الأصلي .

ويرى السيرافي أنَّ ظهور الواو في الجمع – جَدَاوِل وقَسَاوِر – ليست بالحجة القوية لظهورها في التصغير – جُدَيْوِل[136].

وحمل ابن مالك تصحيح الواو في (جُدَيْوِل) على حالة تصحيحها لوقوعها بعد ألف الجمع ، قال في تصغير (جَدْوَل) : ((... بل قيل فيه – أيضاً- (جُدَيْوِل) تشبيهاً لوقوع الواو فيه بعد ياء التصغير بوقوعها بعد ألف التكسير في (جَدَاوِل)))[137].

وهذا التعليل للتصحيح : ((... بعد ألف التكسير ...)) لا أميل إليه ؛ لأنَّ الألف توافرت في بنية التصحيح – جَدَاوِل - ، وبنية التحوّل – عجائز- .

ومضى الرضي في توجيه التصحيح بمسارين هما : قوة الحرف بالحركة ، وأنَّ الملحق بالأصلي يعامل معاملة الأصلي قال: (... أو زائدة كما في جَدَاول وعَثَاير ، فتبقى على حالها : أما الأصلية – مَقَاوِم ومَرَايب – فلأصالتها ، وأما الزائدة المتحركة فلقوتها بالحركة وكونها للإلحاق بحرف أصلي...))[138]

وقد يكون لصفة المدّ وعدمها حضور في توجيه التصحيح ، قال المرادي : ((...واحترز به (من) نحو : قَسْوَرة وقَسَاوِر ؛ لأنَّ الواو فيه ليست حرف مدّ...))[139].

وبمثل هذا قال الاشموني: ((بخلاف نحو (قَسْوَرة وقَسَاوِر) لعدم المدّ...))[140].

ويتضح أنَّ الفرق قوامه المدّ ، وعدمه إذْ ينزع صوت المدّ – بصفةٍ عامة- إلى عدم الاستقرار وهذا يرجع إلى أنّه لا يمتلك نقطة ارتكاز من الجهة النطقية ، وليس كذلك أنصاف المدّ ، لأن صفة الاحتكاك جعلته أكثر استقراراً [141] .

DOI:10.18018/URUK/018-11/39-60

فالتتابع (وِـ) قريب الشبه بالصوائت من جهة موضع النطق ، وبالصوامت من جهة ضيق ممرّ الهواء المزفور [142].

وقال د. عبد القادر عبد الجليل : ((ينتقل هذا الصوت – الواو – عبر امتدادات الصيغ والتراكيب ، فهو مرة صائت طويل ، واخرى انتقالي ، يؤدي وظيفته بشكل لا يختلف عن سلوكية الصامت ...))[143]

وهذا السلوك للحرف يمتد من المفرد إلى الجمع ، إذ إن هناك فرقاً بين الواو في (عَجُوْز) مثلاً والواو في (جَدْوَل) ، فالأولى مدّ طويل زائد [144] ، والأخرى : حرف لين زائد للإلحاق ، وقد ضعفت بالسكون في الأولى ، وقويت بالحركة في الأخرى ، ولهذا كان الاجراء الصوتي والصرفي مختلفاً، زيادة على أنّ القول بوجوب الهمز واطراده في نحو (عَجَائز) فيه نظر لأمرين هما : أن التتابع (ج ـَ | د ـَ | و ـِ ل) لم يكن بذلك الثقل المتحقق في (أواوِل) مثلاً : ء ـَ | و ـً | و ـِ ل ، وأنَّ (عجائز) ونظائرها تنطق بالمزدوج (ي ـِ) : عجايز [145] ، وهذا ما يفسر التصحيح في هذه البنى .

واخلص من هذا التوصيف إلى الآتي :

1. إنَّ تعليل التصحيح في الجمع (جَدَاوِل) إنمَّا كان لصحةِ الواحد .
2. إنَّ الحرف الملحق يعامل معامل الحرف الأصلي ، فتنفى عنه صفة الزيادة المؤديّة إلى التحوّل ، ولعلَّ التصحيح جاء فيه للحفاظ على الأصل – الملحق- .
3. النظر إلى صفة الاحتكاك المتوافرة في نصف الصامت (و ـِ) متحققة في الجمعين ، وأقصد جمع ما كانت الواو زائدة وهي مدّ ولين نحو : عَجُوْز – عَجَاوِز ، وجمع ما كانت فيه للإلحاق وهي ليست للمد نحو : جَدْوَل – جَدَاوِل.
4. ضعف صوت المد واللين كان بسبب سكونه مما جعله يعامل معاملة الحركة الطويلة (ـٌ) وأنَّ السلوك الصامتي للتابع (و ـِ) كان سببه الحركة القصيرة، وهو ما عُبِّرَ عنه : ((... لقوتها بالحركة...)).

السادسة : عدم إبدال الصاد المتحركة زايا :

منع سيبويه إبدال الصاد المتحركة زاياً ؛ وذلك لوجود الفاصل – المصوت القصير – قال : ((فإن تحركت الصاد لم تُبدَل ؛ لأنَّه قد وقع بينهما شيء فامتنُع من الإبدال ، إذ كان يُترك الإبدال وهي ساكنة، ولكنهم قد يضارعون بها نحو صاد صَدَقَتْ، والبيان فيها أحسنُ ...))[146].

يفهم من هذا النصّ أنَّ هناك أداءين في الصاد المتحركة التي بعدها الدال ، وفي كلمة واحدة هما : النطق بها صحيحة خالصة وهو الأحسن ، وأن ينحو بها نحو الزاي ، فيكون مخرجها بين الصاد والزاي ، وقد وصف السيرافي الاداء الثاني بالأضعف، قال : ((... إذا تحركت الصاد صار بين الصاد والدال حركة ، والحركة بعد الحرف المتحرك في التقدير فصار بين الصاد والدال حاجز وصار ما بينهما من التنافر والنبو أخفّ لأنَّه إنمَّا ينافره وينبو عنه بالاجتماع فأجازوا فيه أضعف الأمرين وهو ان ينحى بالصاد نحو الزاي وذلك مستمر في كلّ صاد متحركة بعدها دال ولا يجوز قلبها زاياً خالصة إلا فيما سمع من العرب ...))[147] .

فالحركة القصيرة حققت أكثر من غرض ، إذ شكلّت فاصلابين الحرفين المتنافرين – الصاد والدال – ثمَّ باعدت بينهما ؛ لأنَّ التنافر إنمَّا يكون بالتتابع ، فصار هذا التتابع خفيفاً .

وذهب الأعلم الشنتمري إلى ما ذهب إليه السيرافي إذ قال: ((وبَيَّنَ أنَّ الصادَ إذا تحرّكت لم يجز بَدَلُها لأنَّ الحركة بعد الحرف المتحرك في التقدير ، فصار بين الصاد والدال حاجز وصار ما بينهما من التنافر والنبو أخفَّ لأنَّه إنمَّا ينافره وينبو عنه بالاجتماع فأجازوا فيه أضعفَ الأمرين وهو أنْ يُنْحى بالصادر نحو الزاي ، وذلك مستمرٌ في كلّ صاد متحركة بعدها دال ولا يجوز قلبها زاياً خالصةً إلا في ما سُمِعَ من العرب))[148].

وصرّح ابن يعيش بقوة الحرف بالحركة كعلّةٍ لعدم القلب ، قال : (((وإن تحرّكت الصادُ امتنعَ البدلُ) ؛لأنَّه قد صار بين الصاد والدال حاجزٌ ، وهو الحركة لأنَّ محلَّ الحركة من الحرف بعده . وهذا الإبدالُ ههنا من قبيل الإدغام لأنَّ فيه تقريباً

DOI:10.18018/URUK/018-11/39-60

للصوت بعضه من بعض ... فكما أنَّ الحركة تمنع الادغام فكذلك ههنا ، مع أنَّ الحرف قد قَوِيَ بالحركة، فلم يُقلبْ ؛ لأنَّ الحرف لا ينقلب إلا بعد إيهانه بالسكون))[149].

وبمثل هذا علل الرضي قائلاً : ((... أي إذا تحركت الصاد وبعدها دال أُشِمَّ الصادُ صوتَ الزاي ، ولا يجوز قلبها زاياً صريحة ، لوقوع الحركة فاصلةً بينهما ، وأيضاً فإن الحرف يَقْوَى بالحركة ، فلم يقلب ، فلم يبق إلا المضارعة للمجاورة ، والاشمامُ فيها أقلّ منه في الساكنة ، إذ هي محمولة فيه على الساكنة التي إنمَّا غيّرت لضعفها بالسكون...))[150]

وأحسبُ أنَّ تحريك الصاد بات أكثر وضوحاً في عدّه سبباً في عدم التحوّل ، وأنَّ إشمامهما صوت الزاي يختلف اعتماداً عليها – الحركة – فهو في الصاد المتحركة أقلّ منه في الساكنة ؛ لأنها قويت بالحركة .

وأيّد ركن الدين قوة الصاد بالحركة في عدم تحولها ،إذ قال : ((... ولم يقولوا بإشمام الزاي الصاد ، ولم يقولوا : زَدَرَ ، بإبدال الزاي عن الصاد ؛ لقوة الصاد بالحركة)) [151]

ولم يبتعد الخضر اليزدي عن هذا التعليل، بقوله : ((...فلا يقال : زَدَقَ في صَدَقَ؛ لأنَّها إذا تحركت قويت بحركتها في مخرجها، فخرجت عن معرض الانقلاب...))[152].

وخلص الجاربردي إلى أنَّ مانع القلب هو قوتها بالحركة ، قال : ((...والمراد أنَّه إذا تحركت الصاد لم يجز قلبها زاياً فكأنَّه قد صار بين الصاد والدال حاجز وهو الحركة لما قيل إنَّ محل الحركة من الحرف بعده أو نقول إنمَّا لم يجز قلب الصاد المتحركة زاياً لقوتها بالحركة ...))[153].

وترى الباحثة أنَّ التوجيهين – الفصل بالحركة وقوة الحرف بالحركة – تمثل نظرتين للحرف هما : نظرة قوامها الإدغام فشكّلت الحركة مانعاً له ، ونظرة قوامها الحرف نفسه من أنَّه اعتاص عن التحوّل لقوته بالحركة ، ولا جرم أنَّ هذه النظرة هي الأقرب إلى المعالجة الصوتية والصرفية .

والتنافر الصوتي بين الصاد والدال في نحو : صَدَقَ ، وصَدَر ، يتمثل في الآتي:

الصاد : صوت : مهموس ، ورخو ، ومستعلي ، ومطبق ، وصفيري .

الدال : صوت : مجهور ، وشديد ، ومستفل، ومنفتح .

وصوت الزاي يتصف بالجهر ، والرخاوة ، والاستفال ، والانفتاح ، والصفير.

فالتنافر بين الصاد والدال في الصفات جميعها ، على حين تتفق الزاي مع الدال في الصفات جميعها حاشا الصفير ، والرخاوة .

بيد أنَّ ما يلحظ من هذا أنَّ وجود الصائت القصير خففَّ من هذا التنافر بين الصوتين – الصاد والدال- .

و لا يخفى ما للموقعية من أثر بين أن تكون الصاد متحركة نحو : صَدَقَ ، أو تكون ساكنة نحو : مَصْدَر ، إذ إنَّ الصاد الساكنة تكون في موقع مقطعي يتسم بالوهن (نهاية المقطع) : م ـَ ص | د ـَ | ر ـُ ن.

قال د. عبد الصبور شاهين عن اكتساب الصوت المتأثر بعض خصائص الصوت المؤثر في (أَصْدَق) : ((... حيث تجاورت الصاد مع الدال مباشرة ، والدال موقعها أقوى ، فأثرت في الصاد بأن منحتها صفة الجهر ، فنطقت الكلمة (أزدق) بالزاي المفخمة...))[154] ، وهذه الموقعية متأتية من سكونها ، وليس الأمر كذلك في الصاد المتحركة ، فإنَّها قويت لتحركها ، فكانت في بداية التشكيل المقطعي : ص ـَ | د ـَ | ق ـَ .

السابعة : الواو المتحركة وقبلها كسرة في بنية المضعّف :

تصح الواو إذا كانت فاءً ، ومسبوقة بكسرة في المضعّف المزيد بحرف واحد نحو : مِوَدّ ؛ لقوتها بالحركة ، قال سيبويه : ((وإذا قلت : مِوَدّ ، ثبتت الواو ؛ لأنَّها تحرَّكت فقويت ، ولم تقو الكسرة قوّة الياء في ميّت ونحوها))[155] .

وذهب السيرافي إلى أنَّ الفتحة حاجز منع من تحوّل الواو ياءً ، قال : ((...وإذا كانت الواو مفتوحة وقبلها كسرة لم تقلب لأنَّ الفتحة كالحاجز بينهما وبين الكسرة...))[156].

وهذا الكلام لا يمكن تصوره ؛ لأن الفتحة لم تكن حاجزاً بين الكسرة ونصف المصوت (الواو) : ((لأنَّ محلَّ الحركة من

DOI:10.18018/URUK/018-11/39-60

الحرف بعده))[157].

ولعل في بُعد بنيته عن أبنية الأفعال جوّز فيه مراعاة الأصل قال ابن يعيش : ((فأما ما صيغ منها اسماً لا تريد به مكاناً من الفعل ولازماناً ولا مصدراً ... فإنَّك تُخرجه على الأصل لبعده من الفعل...))[158]

ولا مرية في أنَّ مخالفة (مِوَدّ) لاسمي الزمان والمكان ، والمصدر كان في أمرين هما : كسر أوله (مِفَعْل) ، وعدم موافقته في الوزن لهما ، فاستحق بهذين الأمرين التصحيح .

وعلل د. عبد الحق أحمد تصحيح الواو بعلتين هما: عدم سكونها ، وقوتها بالحركة ، قال : ((تصحيح الواو : تصح الواو في : (صِوَان) و (سِوار) ونحوهما ، لعدم السكون ، وكذلك في (مِوَدّ) فقد ثبتت الواو ، لأنها تحركت فقويت ...))[159].

ولا اعلم ما فرق بين الواو في (صِوَان) و (مِوَدّ) حتى تعلل في الأولى بعدم السكون ، والاخرى بقوتها بالحركة ؟

ولا مشاحة في أنَّ تحوّل الواو ياءً في (مِوَدّ) يؤدي إلى اللبس بأصلٍ آخر: مِيَدّ ، والالتباس غير محفول به .

ولا يخرج التوجيه الصوتي للتصحيح عن أنَّ التتابع (و ـَ) لا يستثقل لأسباب منها :

الأول : خفة الحركة التي تشكّل بها ؛ لأنَّ ما عمل فيه عضو واحد أخفّ ممّا عمل فيه عضوان [160].

الثاني : أنَّ التشكيل المقطعي يكشف عن أنَّ التتابع (و ـَ) وقع في مقطع مستقل ، وهذا يعني عدم ثقله قال الطيّب البكوش : ((إنَّ الحركة الأهم التي يجب اعتبارها أولاً في سقوط الواو والياء هي الموالية لهما ، لا السابقة لهما ، لأنَّ السابق جزء من مقطع مستقل عمّا يليه ، بينهما الموالية للحرف تكون قمة المقطع الذي يبدأ به))[161].

الثالث : المجانسة بين الصوائت القصيرة ، ونصف الصامت ، وأثره في الإجراء الصوتي: ((إنَّ سرّ السقوط والثبوت يكمن في تجانس الحركات وأنصاف الحركات: فالفتحة مجانسة للضمة والكسرة على حدّ سواء؛ لأنها تقع بينهما فيثبت نصف الحرف بينهما والفتحة ...))[162]

الرابع : سلوك نصف الصامت سلوك الصامت ، إذْ ألحق ابن جني نصف الصامت بالحروف الصحاح ، قال : ((... إنَّ الياء والواو لمّا تحرّكتا قويتا بالحركة ، فلحِقَتا بالحروف الصحاح ، فجازتْ مخالفة ما قبلهما من الحركات إيّاهما ...))[163].

وصرّح د. كمال بشر بأنَّ هذا الضرب من الأصوات تسلك سلوك الأصوات الصامتة في التشكيل الصوتي ، قال في أنصاف الحركات (semi-vowels) : ((والحقيقة أنَّ هذه الأصوات من حيث النطق الصرف تقترب من الحركات في صفاتها . ولكنها في التركيب الصوتي للغة تسلك مسلك الأصوات الصامتة ...))[164].

الخاتمة

بعد هذه الدراسة لم يبق من البحث الا حصيلته التي يمكن إجمالها بالآتي:

1. إنَّ معظم التتابعات التي وصفت بالقوة ما خلا الحرف الصحيح لا تخرج عن (وَ) ، و(وِ) ، و(يَ) ، الذي صيرته طبيعة تخلّقه بين الصوامت والمصوتات .
2. قوة الحرف بالحركة لا تقتصر على حروف العلة ، بل قد تشمل الحروف الصحاح نحو عدم إبدال الصاد المتحركة زاياً خالصة .
3. كان لقضية الرد إلى الأصل حضور في توجيه تحرّك الحرف ، وقوته في الحركة نحو تصغير : مِيْزان ومِيْعاد وغيرهما .
4. تبيّن أنَّ نصف الصامت يلحق بالحروف الصحاح ، أو يعامل معاملتها في الإجراء الصوتي والصرفي ، وهذا ما صرّح به ابن جني ، وابن يعيش .
5. قد يمتد أثر التعليل بقوة الحرف بالحركة من المفرد إلى الجمع كما في نحو : طَوِيل – طِوَال .
6. إنَّ وصفَ الحرف الصامت بالحيّ، لا يرجع إلى الحرف نفسه، بل بما تشكّل به من حركة .
7. قد يخضع الحرف القوي بالحركة إلى محددات توجب تصحيحه تتمثل بالموقعية أو التشكيل الذي يقع فيه ، أو اللبس وعدمه كما في نحو : مِوَدّ.

الهوامش

(1) المنصف : 221/1 .

(2) سر صناعة الاعراب : 35/1.

(3) شرح المفصل (ابن يعيش) : 105/10.

(4) الإيضاح في شرح المفصل : 415/2.

(5) المنصف : 221/1 ، وينظر : 342/1.

(6) ينظر : الممتع : 495/2-496.

(7) سر صناعة الاعراب : 35/1.

(8) شرح الملوكي : 446.

(9) الممتع : 589/2.

(10) ينظر : علم الأصوات : 368.

(11) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 137/3.

(12) شرح الملوكي في التصريف : 405.

(13) توضيح المقاصد والمسالك : 1587/3.

(14) المقتضب : 260/1 ، وللمزيد ينظر : 268/1.

(15) ينظر : شرح كتاب سيبويه (السيرافي) :208/4.

(16) شرح المفصل (ابن يعيش) : 186/10.

(17) الإيضاح في شرح المفصل : 444/2.

(18) شرح التصريح : 724/2.

(19) منهج السالك الى الفية ابن مالك : 846/3

(20) شرح المفصل (ابن يعيش) : 173/10 ، وينظر: المنصف : 315/1 إذ ذكر نظائر (هُيَام).

(21) كتاب سيبويه : 469/3.

(22) ينظر : المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين : 405.

(23) المقتضب :282/2 .

(24) نفسه : 285/2 .

(25) الإيضاح في شرح المفصل : 415/2.

(26) ينظر : علم الأصوات (د. كمال بشر) : 423-424.

(27) دراسات في علم اللغة : 178.

(28) عَطَوَّد : الشديد الشاق من كلّ شيء ، ينظر : لسان العرب : 362/3 (عَطَد) .

(29) كتاب سيبويه : 429/3-430.

(30) شرح كتاب سيبويه (السيرافي): 177/4.

(31) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : 922/2.

(32) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : 177/4.

(33) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) :91/1 ، ولم أقف على رأيه في شرحه لكتاب سيبويه.

(34) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) :177/4.

(35) النكت في تفسير كتاب سيبويه : 922/2.

(36) ينظر : الصحاح : 957/3 (فدكس) ، و (الفَدَوْكس) : الأسد .

(37) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 253/1.

(38) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : 143/1 ، وكلام سيبويه ينظر : كتاب سيبويه : 435/3.

(39) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) :143/1.

(40) المنهج الصوتي : 155.

(41) ينظر : الكراهة اللغوية عند الرضي : 202 .

(42) أبحاث في أصوات العربية : 10 .

(43) المقطع الصوتي في العربية : 97 ، وينظر : التقاء الساكنين : 46.

(44) المقطع الصوتي :98 ، وينظر : التقاء الساكنين : 46.

(45) ينظر : المقطع الصوتي في العربية : 120 وما بعدها .

(46) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : 343 ، وينظر : الكراهة اللغوية : 248-252.

(47) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 3/ ص137 .

(48) ينظر : الإعلال في كتاب سيبويه : 166.

(49) كتاب سيبويه : 335/4 ، وينظر : الأصول في النحو : 58/3.

(50) كتاب سيبويه : 457/3-458.

(51) المقتضب :280/2 .

(52) ينظر : موانع الإعلال : 36.

(53) كتاب سيبويه : 336/3 .

(54) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : 198/4.

(55) شرح الملوكي في التصريف : 426.

(56) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 210/1.

(57) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : 330/1.

(58) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي)(: 80/1 ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : 53/2 ، والرد إلى الأصل :209.

(59) المنهج الصوتي : 154.

(60) موانع الإعلال : 36.

(61) ينظر : كتاب سيبويه : 338/4 ، وشرح الكافية الشافية : 2118/4 ، وهمع الهوامع : 268/6.

(62) المنصف : 221/1.

(63) كتاب سيبويه : 459/3 .

(64) المقتضب : 280/2 .

(65) الأصول في النحو : 58/3 .

(66) ينظر : شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : 198/4.

(67) نفسه : 199/4.

(68) هكذا في الأصل ، والصواب : في مُوْسِر مَيَاسِر .

(69) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : 227/5.

(70) المنصف : 221/1.

(71) شرح ألفية ابن مالك (ابن الناظم) : 604.

DOI:10.18018/URUK/018-11/39-60

(72) أوضح المسالك : 348/4 .
(73) ينظر: شرح التصريح على التوضيح : 724/2.
(74) ينظر: الكراهة اللغوية عند الرضي : 105.
(75) سر صناعة الإعراب : 35/1.
(76) المزدوج في العربية : 97 .
(77) المنهج الصوتي : 154.
(78) ينظر: الإعلال في كتاب سيبويه : 162.
(79) كتاب سيبويه : 363/4.
(80) ينظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي): 269/5-270.
(81) المقتضب : 269/1.
(82) المنصف : 342/1 .
(83) سر صناعة الإعراب : 364/2 ، وينظر : التخمير : 528/2 ، وشرح المفصل (ابن يعيش) : 171/10-172.
(84) الإيضاح في شرح المفصل : 444/2.
(85) ينظر: الممتع : 495/2 – 496 .
(86) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 137/3.
(87) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : 784/2.
(88) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 18/2.
(89) كتاب سيبويه : 416/4-417.
(90) شرح المفصل (ابن يعيش) : 141/10.
(91) ينظر: شرح الكافية الشافية : 2116/4.
(92) التعليل الصوتي عند العرب : 318-319.
(93) ينظر: نفسه : 319.
(94) في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية : 42 .
(95) موانع الإعلال : 29.
(96) ينظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : 199/4.
(97) المفصل : 503.
(98) التخمير: 528/2 .
(99) نفسه : 528/2.
(100) ينظر: الصحاح : 2517/6 (نَوَى) .
(101) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 138/3.
(102) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه : 218 ، نِوَاء : السمين من الابل ينظر: لسان العرب:349/15 (نوي) .
(103) شرح المفصل (ابن يعيش) : 173/10.
(104) الإيضاح في شرح المفصل : 445/2-446.
(105) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : 785/2 ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : 497/2.
(106) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 293/1.
(107) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 146/3 .
(108) التصريف العربي : 188.
(109) نفسه : 189.
(110) ينظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : 224/5.
(111) نفسه : 224/5.
(112) ينظر: المزدوج في العربية : 61.
(113) كتاب سيبويه : 361 /4 .
(114) شرح الكافية الشافية : 2113/4 .
(115) شرح ألفية ابن مالك (ابن الناظم) : 603 ، وينظر: ارتشاف الضرب : 277/1.
(116) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : 498/2.
(117) تمهيد القواعد : 5059/10-5060.
(118) شرح التصريح : 712/2-713.
(119) التكملة : 596.
(120) ينظر: أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب : 178.
(121) شرح المفصل (ابن يعيش) : 34/10-35 ، وينظر: الممتع : 465/2-466 .
(122) سر صناعة الاعراب : 35/1 ، وينظر: الصحاح : 196/1 (غيب) .
(123) شرح الملوكي في التصريف : 446.
(124) ينظر: علم الصرف الصوتي : 85.
(125) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 84/3-85.
(126) نفسه : 137/3.
(127) في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية : 227.
(128) ينظر: المنهج الصوتي : 31 ، وينظر: في الأصوات اللغوية : 228.
(129) علم الصرف الصوتي : 85.
(130) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 18/2.
(131) أثر القوانين الصوتية : 298.
(132) كتاب سيبويه : 469/3.
(133) ينظر: أوزان الفعل ومعانيها : 165.
(134) المقتضب : 226/2.
(135) الأعلال في كتاب سيبويه : 114 .
(136) ينظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : 208/4.
(137) شرح الكافية الشافية : 2123/4 – 2124.
(138) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 134/3.
(139) توضيح المقاصد والمسالك : 1570/3.
(140) منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك : 828/3 .
(141) ينظر: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد : 54.
(142) ينظر: علم الأصوات العام (بسام بركة) : 138.
(143) علم الصرف الصوتي : 94 .
(144) ينظر: أبحاث في علم أصوات اللغة العربية : 132 .
(145) ينظر: المزدوج في العربية : 86 .
(146) كتاب سيبويه : 478/4.

DOI:10.18018/URUK/018-11/39-60

(147) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : 453/5.

(148) النكت في تفسير كتاب سيبويه : 1271/2.

(149) شرح المفصل (ابن يعيش) : 105/10 .

(150) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : 232/3.

(151) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : 887/2.

(152) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : 551/2 .

(153) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : 326/1 ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) : 230-229/2 ، وشرح شافية ابن الحاجب (النظام) : 329 ، والمناهج الكافية : 230-229/2.

(154) المنهج الصوتي : 209.

(155) كتاب سيبويه : 336/4.

(156) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : 224/5.

(157) شرح المفصل (ابن يعيش) : 105/10 ، وينظر: الممتع : 716/2.

(158) شرح المفصل (ابن يعيش) : 168/10.

(159) الإعلال في كتاب سيبويه : 167.

(160) ينظر: الأشباه والنظائر: 43/2 .

(161) التصريف العربي : 58.

(162) نفسه : 58 .

(163) سر صناعة الإعراب : 35/1.

(164) علم الأصوات : 368.

ثبت المصادر

أولاً:

- **القرآن الكريم .**

ثانياً: الكتب المطبوعة

- أبحاث في أصوات العربية ، د. حسام سعيد النعيمي ، ط1 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، العراق – بغداد ، 1998م.
- أبحاث في علم أصوات اللغة العربية ، د. أحمد عبد التواب الفيومي ، ط1 ، مطبعة السعادة ، مصر ، 1412هـ-1991م.
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه معجم ودراسة ، د. خديجة الحديثي ، ط1 ، مكتبة لبنان ناشرون ، لبنان – بيروت ، 2003م.
- أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب دراسة لسانية ولغوية ، د. عصام نور الدين ، ط1 ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، 1418هـ-1997م.
- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ، د. فوزي حسن الشايب ، ط1 ، عالم الكتب الحديثة ، الأردن – أربد ، 1425هـ-2004م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، محمد بن يوسف بن حيان الاندلسي (ت745هـ) ، تحقيق : د. رجب عثمان محمد ، ط1 ، مطبعة المدني ، القاهرة ، 1418هـ-1998م.
- الاشباه والنظائر في النحو ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ) ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، لبنان – بيروت . 1406هـ-1985م.
- الأصول في النحو ، محمد بن سهل السراج (ت316هـ) ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، ط2 ، مؤسسة الرسالة ، لبنان – بيروت ، 1407هـ-1987م.
- الإعلال في كتاب سيبويه في هدي الدراسات الصوتية الحديثة ، د. عبد الحق أحمد محمد ، ط1 ، مركز البحوث والدراسات الإسلامية ، العراق – بغداد ، 1429هـ-2008م.
- التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي ، د. صباح عطيوي عبود ، ط1 ، دار الرضوان ، عمان ، 1435هـ-2014م.
- أوزان الفعل ومعانيها ، هاشم طه شلاش ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، 1971م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت761هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المطبعة العصرية ، لبنان ، 1423هـ-2003م.
- الإيضاح في شرح المفصل ، عثمان بن عمر النحوي (ت646هـ) ، تحقيق : د. موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1402هـ-1982م.
- تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح) ، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت398هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، ط3 ، دار العلم للملايين ، لبنان – بيروت ، 1404هـ-1984م.
- التخمير (شرح المفصل) ، القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت617هـ) ، تحقيق : محمد السيد عثمان ، ط1 ، دار الكتب العلمي ، لبنان – بيروت ، 2011م.
- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، الطيّب البكوش ، تقديم : صالح القرمادي ، تونس ، 1973م.
- التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث قراءة في كتاب سيبويه ، د. عادل نذير الحساني ، ط1 ، مركز البحوث والدراسات الإسلامية ، العراق ، 1430هـ-2009م.
- التكملة ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت377هـ) ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، ط2 ، عالم الكتب ، لبنان – بيروت ، 1431هـ-2010م.

DOI:10.18018/URUK/018-11/39-60

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، محمد بن يوسف بن أحمد (ناظر الجيش) (ت778هـ) ، تحقيق : د. علي محمد فاخر ، ود. جابر محمد ، ود. إبراهيم جمعة ، ود. جابر السيد ، ود. علي السنوسي ، ود. محمد راغب ، ط1 ، دار السلام ، مصر ، 1428هـ-2007م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، الحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن علي سليمان ، ط1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1422هـ-2001م.
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، د. حسام سعيد النعيمي ، دار الطليعة ، بيروت ، 1980م.
- سر صناعة الإعراب ، عثمان بن جني (ت392هـ) ، تحقيق : محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، وأحمد رشدي شحاته ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، 1421هـ-2000م.
- شرح ألفية ابن مالك (ابن الناظم) ، محمد بن محمد ابن مالك (ت686هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، 1420هـ-2000م.
- شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الازهري (ت905هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، 1427هـ-2006م.
- شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) ، الحسن بن أحمد الجاربردي (ت746هـ) ، مجموعة الشافية ، القسم الأول ، ط3 ، عالم الكتب ، لبنان – بيروت ، 1404هـ-1984م.
- شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) ، محمد بن الحسن الاستراباذي (ت688هـ) ، تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت .
- شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) ، الحسن بن أحمد الاستراباذي (ت715هـ) ، تحقيق : د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط1 ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، 1425هـ-2004م.
- شرح شافية ابن الحاجب (النظام) ، الحسن بن محمد النيسابوري (ت850هـ) ، تحقيق : علي الشملاوي ، ط1 ، شركة شمس المشرق ، لبنان – بيروت ، 1412هـ-1992م.
- شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار) ، جمال الدين بن محمد الحسيني (ت800هـ) ، مجموعة الشافية ، القسم الثاني ، ط3 ، عالم الكتب ، لبنان – بيروت ، 1404هـ- 1984م.
- شرح الكافية الشافية ، محمد بن عبد الله بن مالك (ت671هـ) ، تحقيق : د. عبد المنعم احمد، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي ، المملكة العربية السعودية – مكة المكرمة.
- شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ، الحسن بن عبد الله السيرافي (ت368هـ) ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، و علي سيّد علي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، 1429هـ-2008م.
- شرح المفصل (ابن يعيش) ، يعيش بن علي بن يعيش (ت646هـ) ، تحقيق : د. إبراهيم محمد عبد الله ، ط1 ، دار سعد الدين ، القاهرة ، 1434هـ-2013م.
- شرح الملوكي في التصريف ، يعيش بن علي بن يعيش ، تحقيق : د. محمد حسين عبد العزيز المحرصاوي ، ط2 ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، 2013م.
- علم الأصوات ، د. كمال بشر ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2000م.
- علم الاصوات العام (أصوات اللغة العربية) ، بسام بركة ، مركز الانماء القومي ، لبنان – بيروت ، 1988م .
- علم الصرف الصوتي ، د. عبد القادر عبد الجليل ، ط1 ، دار صفاء ، عمّان ، 1431هـ- 2010م.
- في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المدّ العربية ، د. غالب فاضل المطلبي ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1984م.
- كتاب سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ) ، تحقيق ، عبد السلام محمد هارون ، ط2 ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1979م.
- لسان العرب ، محمد بن مكرم بن منظور (ت711هـ) ، تحقيق : عامر أحمد حيدر ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، 2009م.
- المزدوج في العربية (المفهوم – المصاديق – التحولات) ، د. جواد كاظم عناد ، ط1 ، دار تموز ، دمشق .
- المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين ، د. إبراهيم عبود السامرائي ، ط1 ، دار جرير ، 1432-2011م.
- المفصّل في صنعة الإعراب ، محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ) ، تحقيق : إميل بديع يعقوب ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، 1420هـ-1999م.
- المقتضب ، محمد بن يزيد المبرّد (ت285هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، مطابع الأهرام التجارية ، مصر ، 1415هـ-1994م.
- المقطع الصوتي في العربية ، د. صباح عطيوي عبود ، ط1 ، دار الرضوان ، عمّان ، 2014م .
- الممتع في التصريف ، علي بن مؤمن الأشبيلي (ابن عصفور) (ت669هـ) ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، ط3 ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، 1398هـ-1978م.

DOI:10.18018/URUK/018-11/39-60

- المناهج الكافية في شرح الشافية ، زكريا الانصاري الشافعي (ت926هـ) ، مجموعة الشافية ، القسم الثاني ، ط3 ، عالم الكتب ، لبنان – بيروت ، 1404هـ-1984م.
- المنصف (شرح كتاب التصريف) ، عثمان بن جني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، ط1 ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، 1954م.
- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، علي بن محمد الشافعي الأشموني (ت929هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط1 ، دار الكتاب العربي ، لبنان – بيروت ، 1375هـ-1955م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي ، د. عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1400هـ-1980م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، يوسف بن سليمان (الأعلم الشنتمري) (ت476هـ) ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، ط1 ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الكويت ، 1407هـ-1987م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، الشركة الدولية للطباعة ، القاهرة ، 1421هـ-2001م.

ثالثاً: الرسائل الجامعية :

أ. الدكتوراه

- الرد إلى الأصل في النحو والصرف ، علي عبد الله حسين العنبكي ، جامعة بغداد – كلية الآداب ، 1412هـ-1992م.
- شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) ، الخضر اليزدي (اتمه سنة 720هـ) ، دراسة وتحقيق : حسن أحمد الحمدو العثمان ، جامعة ام القرى – كلية اللغة العربية ، 1416هـ-1996م.
- الكراهة اللغوية عند الرضي الاستراباذي (ت686هـ) في شرحيه على الشافية والكافية ، حيدر نجم عبد زيارة ، جامعة القادسية – كلية الآداب ، 1438هـ-2016م.

ب. الماجستير:

- موانع الإعلال دراسة صوتية صرفية، علاء صالح عبيد حسين، جامعة كربلاء – كلية التربية للعلوم الإنسانية ، 1433هـ-

Abstract

This research deals with reading in the grammatical texts to define the term strength of the character in motion and to try to reveal in these texts the meaning of the strength of the character which necessitated the correction, such as zooming and moving in the singular, which necessitated correction in the plural and moving the eye and before the fracture. Is this confined to the letters of vow , And what is its relation to the vocal and banking procedure, and whether the corrected character of the site in which it came, and other issues dealt with in detail.

DOI:10.18018/URUK/018-11/39-60